Distribution: Restricted EB 2005/85/R.15 10 August 2005
Original: English البند 12 (د) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والثمانون

روما، 6 - 8 سبتمبر/أيلول 2005

جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة	**ii**
الموازين والمقاييس	**ii**
خريطة القطر – مواقع العمليات التي يمولها الصندوق	**iii**
استعراض الحافظة	**iv**
موجز تنفيذي	**v**
أولا – المقدمة	**1**
ثانيا – الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي	**2**
ألف – الخلفية الاقتصادية للقطر	2
باء – القطاع الزراعي	3
جيم – الفقر الريفي	4
دال – معوقات وفرص الحد من الفقر الريفي	6
هاء – الاستراتيجية القطرية للحد من الفقر الريفي	7
ثالثا – الدروس المستفادة من تجارب الصندوق في القطر	**9**
رابعا – الإطار الاستراتيجي للصندوق	**11**
ألف – المهمة الاستراتيجية المخصوصة للصندوق والاتجاهات المقترحة	11
باء – الفرص الرئيسية للابتكارات وتدخلات المشروع	13
جيم – النطاق وإمكانيات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص	15
دال – فرص إقامة الروابط مع المؤسسات والجهات المانحة الأخرى	15
هاء – مجالات حوار السياسات	16
واو – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة	16
زاي – إطار الاقتراض المؤقت وبرنامج العمل الجاري	17

الذيول

الذيل الأول:	**البيانات القطرية**	**1**
الذيل الثاني:	**الإطار المنطقي**	**2**
الذيل الثالث:	**تحليل نطاق القوة والضعف والفرص والمخاطر**	**4**
الذيل الرابع:	**اتجاهات الصندوق المؤسسية وعلاقتها بالبرنامج القطري المقترح**	**10**
الذيل الخامس:	**أنشطة الشركاء الآخرين في التنمية – الجارية والمزمعة**	**12**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	كيب لاوي
1.00 دولار أمريكي	=	927 كيب لاوي (أكتوبر/تشرين الأول 1996)
1.00 دولار أمريكي		850 10 كيب لاوي (أبريل/نيسان 2005)
1.00 كيب لاوي	=	0.00009 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلو غرام	=	2.204 رطل
000 1 كيلو غرام	=	1 طن متري
1 كيلو متر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية

السنة المالية

1 أكتوبر/تشرين الأول – 30 سبتمبر/أيلول

خريطة القطر – مواقع العمليات التي يمولها الصندوق

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

خريطة عمليات الصندوق في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

N°	Loan N°	Project Title
		CLOSED PROJECTS
1	22-LA	Casier-Sud Pioneer Agricultural Project (cancelled in 1983)
2	130-LA	Agricultural Production Project (Vientiane Province, Khammouane, Savannakhet, Saravan and Champasset)
3	207-LA	Rural Credit Project (Vientiane Province, Vientiane Prefecture, Champassak, Saravan, Savannakhet, Sekong and Attapeu)
4	256-LA	Xieng Khouang Agricultural Development Project (Xieng Khouang)
5	351-LA	Bokeo Food Security Project (Bokeo)
6	459-LA	Northern Sayabouri Rural Development Project (Sayabouri)
		ONGOING PROJECTS
7	491-LA	Xieng Khouang Agricultural Development Project - Phase II (Xieng Khouang)
8	586-LA	Oudomxai Community Initiatives Support Project (Oudomxai)
9	660-LA	Rural Livelihoods Improvement Programme in Attapeu and Sayabouri (Attapeu and Sayabouri)

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطرق عرض الحدود في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

استعراض الحافظة

اسم المشروع	المؤسسة التي تعود إليها المبادرة	المؤسسة المتعاونة	شروط الإقراض	تاريخ موافقة المجلس	تاريخ بدء سريان القرض	تاريخ الإقفال الحالي	مختصر تعريف القرض/المنحة	العملة المحددة	مبلغ القرض/المنحة المصادق عليه	الصرف (كنسبة مئوية من المبلغ المعتمد)
مشروع كاسييه سود الرائد للتنمية الزراعية	مصرف التنمية الآسيوي	مصرف التنمية الآسيوي	تيسيرية للغاية	79/09/18	80/02/15	86/12/31	L-I-22-LA	حقوق سحب خاصة	4 700 000	%3
مشروع الإنتاج الزراعي	البنك الدولي	البنك الدولي	تيسيرية للغاية	83/09/12	84/06/08	91/03/31	L-I-130-LA	حقوق سحب خاصة	6.600.000	%100
مشروع الائتمان الريفي	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	87/09/10	88/06/22	94/12/31	L-I-207-LA	حقوق سحب خاصة	3 500 000	%96
مشروع التنمية الزراعية في كسييانغ كوانغ	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	90/04/19	91/03/08	98/12/31	L-I-256-LA	حقوق سحب خاصة	4 100 00	%63
مشروع الأمن الغذائي في بوكيو	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	94/04/19	95/08/07	03/09/30	L-I-351-LA	حقوق سحب خاصة	2 950.00	%95
مشروع التنمية الريفية في شمال سايابوري	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	97/12/04	98/03/30	04/12/31	L-I-459-LA	حقوق سحب خاصة	5 300.00	%100
مشروع التنمية الريفية في كسييانغ كوانغ – المرحلة الثانية	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	98/12/03	99/04/27	05/12/31	L-I-491-LA	حقوق سحب خاصة	4 950.00	%96
مشروع مساندة مبادرات المجتمعات المحلية في اودومكساي	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية	02/04/23	02/09/19	10/09/30	L-I-586-LA	حقوق سحب خاصة	10 800 000	%38
برنامج تحسين سبل المعيشة الريفية في آتايو وسايابوري	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	تيسيرية للغاية (0.75%)	05/04/19			L-I-660-LA	حقوق سحب خاصة	11 300 000	
برنامج تحسين سبل المعيشة الريفية في آتايو وسايابوري	الصندوق	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	منحة	05/04/19			L-I-781-LA	حقوق سحب خاصة	450 000	

موجز تنفيذي

1 - **الخلفية.** تمت صياغة وثيقة للفرص الاستراتيجية القطرية في جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية في عام 1996. تم تقدير مدى سلامتها بالاستعراض الذي أجراه الصندوق عام 1999، وتم باستعراض الاستراتيجية القطرية المشترك بين الحكومة والصندوق في عام 2000. وفي عام 2003، أعدت استراتيجية قطرية جديدة لمساعدات الصندوق إلى جمهورية لاو، في أعقاب عملية تشاركية وتشاورية داخل القطر، شملت: (أ) استعراض مشترك بين الحكومة والصندوق للحافظة القطرية في يناير/كانون الثاني 2003؛ (ب) تقدير سياسات الحكومة وأولوياتها، وإعداد مسودة أولى للاستراتيجية القطرية مع قيام الحكومة بدور رئيسي في ذلك، فيما بين شهري مارس/آذار ومايو/أيار 2003؛ (ج) دراسة تشاركية لسبل المعيشة في شهر يونيو/حزيران 2003، لتعكس منظور فقراء الريف واستراتيجياتهم المعيشية في مسودة الاستراتيجية القطرية؛ (د) بعثة برنامجية في يونيو/حزيران 2003 لمناقشة مسودة الاستراتيجية القطرية مع عدد من الوكالات الإنمائية المختارة الثنائية ومتعددة الأطراف، وتحديد فرص وخيارات الشراكة التي سيمولها الصندوق؛ (هـ) حلقة عمل التحقق من الوقائع التي شارك الصندوق والحكومة في استضافتها في نوفمبر/تشرين الثاني 2003، والتي حضرها ممثلون عن المؤسسات الحكومية، والوكالات الإنمائية الثنائية ومتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية الدولية، ومعاهد البحوث، والقطاع الخاص. وقد تأخر وضع اللمسات الخيرة في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لكي تأتي متماشية مع الاستراتيجية الوطنية للنمو واستئصال الفقر.

2 - **البلد.** كان عدد سكان جمهورية لاو في عام 2004، 5.7 مليون نسمة وكثافة السكان 24 شخص في الكيلومتر المربع تقريبا، ومعدل النمو السنوي 2.6%. ونسبة سكان الريف 85% من سكان البلد.

3 - **الاقتصاد.** تصنف الأمم المتحدة جمهورية لاو ضمن أقل البلد نموا، حيث نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي 340 دولارا أمريكيا في عام 2004. وكانت قيمة مؤشر التنمية البشرية 0.534، ليحتل بذلك المرتبة 135 من بين 177 بلداً في عام 2002. وفي عام 2004 حققت البلاد نموا بنسبة 6% من الناتج المحلي الإجمالي، مع انخفاض التضخم إلى 11% تقريبا.

4 - **الزراعة** هي أهم قطاع اقتصادي، حيث مثلت 49% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2003، وتنمو بمعدل 3.8% سنويا، ويعمل بها 80% من الأيدي العاملة القطرية هناك، وإن كانت تتجه في أغلبها نحو الزراعة المعيشية، حيث يستأثر الأرز بأكثر من 90% من الإنتاج الكلي للمحاصيل. وتمثل الأراضي الصالحة للزراعة نسبة 4% من مساحة الأرض. ومتوسط مساحة الحيازة الزراعية التي تملكها الأسرة 1.60 هكتار. وتتوافر وسائل الري لنحو 18% من الحيازات الأسرية، ولكن الإنتاجية الزراعية مازالت منخفضة. وتمثل نظم الزراعة المتنقلة نحو ثلث مجموع المساحات المزروعة.

5 - **التنمية الريفية.** يتمثل لب استراتيجية الحكومة للتنمية الريفية في برنامج "الموقع المحوري" الذي بدأ في عام 1998. والغرض من هذا البرنامج هو تركيز البشر والموارد الإنمائية من أشد المناطق المعرضة للخطر في البلاد، في أماكن تتوافر فيها مجموعة كاملة من الخدمات والدعم، بما في ذلك المدخلات التقنية، والأسواق، والخدمات الاجتماعية،

والطرق. والهدف هنا هو الحد من الفقر، والتغلب على المشكلات البيئية والاجتماعية المتعلقة بالزراعة المتنقلة وإنتاج الأفيون، وتحسين التنمية البشرية.

6 - **حالة الفقر**. انخفضت نسبة الفقراء من 46% في 1993/1992 إلى 39% في 1998/1997، ثم إلى 33% فقط في 2003/2002. والفقر في لاو ظاهرة ريفية إلى حد كبير، حيث كان يعيش 38% من سكان المناطق الريفية تحت خط الفقر في 2003/2002.

7 - **الاستراتيجية القطرية للحد من الفقر**. الاستراتيجية القطرية للنمو واستئصال الفقر هي إطار شامل للنمو والتنمية يتضمن إطاراً عملياً متوسط الأجل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015. فهي تركز على النمو الاقتصادي مع المساواة، والتنمية الاجتماعية، وتنمية البنى الأساسية والموارد البشرية. فحكومة لاو عازمة على ترك مكانها بين أقل البلدان نموا بحلول عام 2020، وعلى خفض نسبة الفقراء، التي كانت تقدر بنحو 48% من السكان في عام 1990 إلى النصف بحلول عام 2015، أي إلى 24% فقط. كما أن الحكومة ملتزمه بما يلي: (أ) النمو الاقتصادي المستدام؛ (ب) الإسراع بالتنمية البشرية والمؤسسية؛ (ج) تعزيز الإدارة؛ (د) تحقيق استدامة البيئة.

8 - **تغطي الدروس المستفادة** من عمليات الصندوق المجالات التالية: (أ) نهج التنمية الريفية؛ (ب) التنمية الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية؛ (ج) النهج التشاركية؛ (د) اللامركزية والتنمية المؤسسية؛ (ه) تعيين الموظفين؛ (و) تطوير البنى الأساسية الريفية؛ (ز) تعميم قضايا التمايز بين الجنسين؛ (ح) دعم عمليات التنفيذ؛ (ط) المشاركة والتمويل المشترك؛ (ي) السياسات والاستراتيجيات.

9 - **الاستراتيجية القطرية** ستدعم الاستراتيجية القطرية جهود الحكومة في تنفيذ الاستراتيجية القطرية للنمو واستئصال الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف تستهدف الاستراتيجية القطرية الفقراء وأشد المراكز فقرا وفي المجموعات المهمشة في المرتفعات لتعظيم تأثير الجهود المبذولة للحد من الفقر. وستسعى إلى زيادة أثر جهود الحد من الفقر، والإدارة المحسنة للحافظة، وزيادة التأثير على السياسات والمؤسسات المساندة للفقراء، وتعزيز الشراكات وإدارة المعرفة بصورة أفضل. وينبغي أن تركز مساعدات الصندوق على الجوانب المتعلقة بتحسين معيشة الفقراء في مكافحة الفقر الريفي، بما في ذلك بناء قدرات الفقراء ومؤسساتهم، وإيجاد بدائل مستدامة للزراعة المتنقلة في المرتفعات، وحل المشكلات المرتبطة بتخصيص الأراضي، وتشجيع فرص الوصول إلى الأسواق، والتنمية الزراعية بقيادة القطاع الخاص، وتعميم قضايا الجنسين.

10 - أهم **فرص الابتكار والتدخل في المشروعات** بالنسبة للصندوق في جمهورية لاو هي دعم الحكومة في تنفيذها للاستراتيجية القطرية للنمو واستئصال الفقر والحد من الفقر الريفي في المناطق الجغرافية المستهدفة؛ عن طريق دعم المجتمعات المحلية وتطبيق اللامركزية، والتنمية الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية بالاعتماد على المجتمع المحلي، وتنويع مصادر الدخل، وتعميم قضايا الجنسين.

11 - **الشراكة**. هناك فرص للشراكة مع مؤسسات البحوث القطرية والدولية، ووكالات التنمية الأخرى، وعدد مختار من المنظمات غير الحكومية الدولية، وكذلك مع القطاع الخاص.

12 - **حوار السياسات** مع الحكومة سيدور حول موضوعات: (أ) وضع نهج برنامجي لتخصيص الأراضي واستقرار الزراعة المتنقلة في المرتفعات، على أساس توفير سبل معيشة مستدامة لسكان هذه المناطق ومَن يعاد توطينهم في هذه المناطق؛ (ب) تحويل لامركزية السلطة والمهام والموارد والمساءلة عن تخطيط مبادرات الحد من الفقر وتمويلها وتنفيذها إلى مستويات المقاطعات والمراكز والقرى.

13 - **مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة** وتشمل: (أ) تحسين نُهج بناء قدرات المجتمعات والمؤسسات المحلية في التنمية التشاركية، والمهارات التقنية، والعقود، والإدارة المالية، والرصد والتقييم، ونظم كتابة التقارير؛ (ب) تحسين مساءلة المؤسسات المحلية في التخطيط والتمويل والتنفيذ اللامركزية؛ (ج) استخدام حلول فعالة ومبتكرة لمعالجة الصعوبات في تعيين الموظفين، وخاصة على مستوى المراكز؛ (د) تعزيز الشراكات مع المبادرات الإنمائية الأخرى في نفس المناطق والقطاعات الجغرافية من أجل تحقيق التضافر والتنسيق؛ (ه) استخدام الخبرة والدروس المستفادة في تحسين عمليات المشروع؛ (و) القيام بتقدير أداء المشروع عن طريق الاستعراضات المستمرة للحافظة القطرية وتقوية دور الوكالات الحكومية، والمؤسسة المتعاونة مع الصندوق في تقديم الدعم لتنفيذ المشروعات والإشراف عليها وإدارة الحافظة؛ (ز) استخدام نظام إدارة النتائج والأثر في إدارة مبادرات الحد من الفقر الريفي من أجل تحقيق النتائج والأثر؛ (ح) التركيز على الاستدامة والقابلية التكرار.

14 - **برنامج العمل القطري**. سيصمم برنامج العمل القطري بحيث يحقق النتائج المرجوة من الاستراتيجية القطرية. وسوف يحدد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء نصيب جمهورية لاو من موارد الصندوق، بما في ذلك القروض بشروط ميسرة للغاية والمنح. وبناء على التقديرات الحالية لنظام التخصيص على أساس الأداء فإن السياسة القطرية والتقدير المؤسسي للمؤسسة الدولية للتنمية في عام 2003، حصلت جمهورية لاو على 2.58 نقطة؛ وأداء القطاع الريفي على 3.77 نقطة؛ والمخاطر التي تهدد المشروع على 5 نقاط؛ والأداء العام للبلد على 3.96 نقطة (ليحتل بذلك المرتبة الرابعة عشرة من بين 33 بلدا في إقليم آسيا والمحيط الهادي)، أما في عام 2004، فقد سجل البلد 716 426 نقطة. وبالنسبة لعام 2005، فإن الحد الأدنى المخصص لجمهورية لاو طبقا لنظام التخصيص على أساس الأداء هو مليون دولار أمريكي سنويا، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى ضآلة عدد سكانها.

جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

أولا – المقدمة[1]

1 - انضمت جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية إلى الصندوق في عام 1978. وبنهاية شهر يونيو/حزيران 2005، كانت مساعدات الصندوق إلى جمهورية لاو تتكون من تسعة قروض لمشروعات، كلها بشروط تيسيرية للغاية، بقيمة تبلغ 48.0 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، تعادل 71.8 مليون دولار أمريكي، ومنح قيمتها 2.1 مليون دولار أمريكي.

2 - وفي عام 1996، تمت صياغة وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لجمهورية لاو، بالتعاون الوثيق مع الحكومة. وأعيد تقدير مدى سلامتها في عامي 1999 و 2000. وفي عام 2003، أعدت استراتيجية قطرية جديدة لمساعدات الصندوق إلى جمهورية لاو، نظرا للأسباب التالية: (أ) التغيرات الناشئة في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، وسياسات الحكومة واستراتيجياتها ومؤسساتها؛ (ب) الاستراتيجية الحكومية القطرية للنمو واستئصال الفقر[2]، وتأثيراتها على مساعدات الصندوق إلى لاو في المستقبل؛ (ج) الإطار الاستراتيجي للصندوق 2002–2006، والاستراتيجية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادي.

3 - ولكي تزيد الاستراتيجية القطرية للحكومة من مشاركة جميع أصحاب الشأن ومن الإحساس بالملكية، فقد اتبعت عملية تشاركية وتشاورية في إعداد وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية، ومن بين خطوات هذه العملية: (أ) استعراض مشترك بين الحكومة والصندوق للحافظة القطرية في يناير/كانون الثاني 2003؛ (ب) تقدير الحكومة لسياساتها وأولوياتها، وإعداد أول مسودة للاستراتيجية القطرية فيما بين شهري مارس/آذار ومايو/أيار 2003؛ (ج) دراسة تشاركية عن سبل المعيشة في يونيو/حزيران 2003 لتعكس وجهات نظر فقراء الريف واستراتيجيات معيشتهم في مسودة الاستراتيجية القطرية؛ (د) بعثة برنامجية في يونيو/حزيران 2003 لمناقشة مسودة الاستراتيجية القطرية مع عدد من الوكالات الإنمائية الثنائية ومتعددة الأطراف المختارة، وتحديد فرص وخيارات المشاركة التي سيمولها الصندوق؛ (ه) حلقة عمل التحقق من الوقائع التي شارك الصندوق والحكومة في استضافتها في فيينتيان في نوفمبر/تشرين الثاني 2003، والتي حضرها ممثلون عن المؤسسات الحكومية، والوكالات الإنمائية الثنائية ومتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية الدولية، ومعاهد البحوث، والقطاع الخاص. وقد تأخر وضع اللمسات الأخيرة في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لكي تأتي متماشية مع الاستراتيجية الوطنية للنمو واستئصال الفقر.

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

[2] الاستراتيجية الحكومية القطرية للنمو واستئصال الفقر هي المعادل لاستراتيجية الحد من الفقر في جمهورية لاو.

ثانيا – الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي

ألف – الخلفية الاقتصادية للقطر[3]

4 - **البلد.** جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية بلد لا يطل على بحار، مساحته 800 236 كيلومتر مربع، تحيط به كمبوديا، والصين، وميانمار، وتايلاند، وفييت نام. ويتكون البلد من 16 مقاطعة، وبلدية خاصة واحدة، وإقليم خاص واحد، و142 مركزا، و868 10 قرية، ويضم 500 852 أسرة. والبلد مقسم إلى منطقتين زراعيتين – اقتصاديتين؛ الأراضي المنبسطة (والتي أغلب سكانها من سكان لاو الأصليين) والتي تحاذي ضفتي نهر ميكونغ في أغلبها، والمرتفعات الجبلية (والتي تسكنها مجموعات متعددة الأعراق) على طول حدودها الشمالية والشرقية. وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة 4% من مجموع مساحة البلد، أما الأراضي الجبلية فمساحتها 80% من مساحة البلد. وكان عدد السكان 5.7 مليون نسمة في عام 2004، والكثافة السكانية 24 شخصا في الكيلومتر المربع تقريبا، بمعدل نمو 2.6% سنويا. ونسبة سكان الريف 85% من سكان البلد، و54% من سكان البلد دون العشرين من العمر. ويتكون سكان البلد من 49 مجموعة عرقية تنتمي إلى أربع عائلات لغوية – عرقية.

5 - **الاقتصاد.** تصنف الأمم المتحدة جمهورية لاو ضمن أقل البلدان نموا، حيث نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي 340 دولاراً أمريكياً في عام 2004. وكانت قيمة مؤشر التنمية البشرية 0.534، ليحتل بذلك المرتبة 135 من بين 177 بلدا. وفي عام 1986، بدأت جمهورية لاو في الخروج من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد موجه نحو السوق في ظل "الآلية الاقتصادية الجديدة"، في سلسلة من الإصلاحات الموجهة نحو السوق. وقد حققت لاو تقدماً ملموساً في النمو الاقتصادي، والإصلاح المؤسسي، والتحول الهيكلي، وإدارة الاقتصاد العام، لتخلق بذلك قاعدة أساسية لاقتصاد موجه نحو السوق. وفي عام 1997، انضمت جمهورية لاو إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا، وإلى منطقة التجارة الحرة لهذه الرابطة.

6 - زاد نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6.3% سنويا في المدة من 1991 إلى 2000، ثم بنسبة 5.6% في المدة من 2001 إلى 2004. وفي عام 2004، وصل النمو السنوي إلى 6%، مع انخفاض التضخم إلى ما يقرب من 11 في المائة. وكان العجز المالي 3.9% تقريبا، والعجز في الحساب الجاري 8.5% من الناتج المحلي الإجمالي. والاستثمارات الأجنبية المباشرة 184 مليون دولار. وخدمة الدين الإجمالية 11.9% من قيمة صادرات السلع والخدمات. ومازالت جمهورية لاو تعتمد اعتماداً شديداً على الدعم الخارجي، حيث يصل هذا الدعم إلى 39% تقريبا من مجموع الإنفاق العام و61% من الميزانية الرأسمالية.

7 - من المنتظر أن تكون معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الخمس المقبلة في حدود ما يتراوح بين 5% و7% سنويا، مع تحسن في أغلب المؤشرات الاقتصادية. وسيتوقف تحقيق هذه الأهداف على مزيد من إصلاح: (أ) إدارة الإنفاق العام؛ (ب) قطاع المؤسسات التي تملكها الدولة والمصارف؛ (ج) إدارة الموارد الطبيعية؛ (د) نظام التجارة وتنمية القطاع الخاص.

[3] أغلب البيانات الإحصائية الواردة في هذا الجزء، مأخوذة من استراتيجية المساعدة القطرية الخاصة بجمهورية لاو في المؤسسة الدولية للتنمية، وتاريخها 10 مارس/آذار 2005.

باء – القطاع الزراعي

8 - **الزراعة**، بما فيها الغابات وصيد الأسماك، هي القطاع الاقتصادي الرئيسي في جمهورية لاو، حيث كان يمثل نحو 49% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2003، مع معدل نمو سنوي يقدر بنحو 3.8% سنويا، ويستوعب 80% من الأيدي العاملة في لاو. وهو موجه في معظمه نحو الزراعة المعيشية. وتساهم المحاصيل في الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع بنسبة 54%، والثروة الحيوانية والسمكية بنسبة 36%، والغابات بنسبة 10 في المائة. وتغطي الغابات 54% من مساحة أراضي لاو، بينما لا تزيد مساحة الأراضي الصالحة للزراعة على 4 في المائة. ومتوسط الحيازة الزراعية التي تملكها الأسرة الواحدة 1.6 هكتار. وتتوافر وسائل الري لنحو 18% من الحيازات الأسرية. وتمثل نظم الزراعة المتنقلة نحو ثلث مجموع المساحات المزروعة. ومازالت الإنتاجية الزراعية منخفضة، حيث لا تتعدى 199 دولاراً أمريكياً للعامل في السنة، ولا يزيد متوسط دخل الأسرة من الزراعة على 200 دولار أمريكي من الهكتار. ويمثل الأرز 90% من إنتاج المحاصيل، مع قيام ما يقرب من 95% من الأسر الزراعية بزراعته للاستهلاك الذاتي. ويحتاج البلد إلى إنتاج مليوني طن من الأرز في كل سنة لتحقيق اكتفائها الذاتي، وإلى زيادة هذا الإنتاج بمقدار 000 50 طن سنويا لتجاري الزيادة في عدد السكان.

9 - **التنمية الريفية**. يكمن الأساس القانوني والسياساتي لاستراتيجية التنمية الريفية في جمهورية لاو في التعليمات التي تصدر عن مكتب رئيس الوزراء[4]. فهذه التعليمات تحدد متطلبات السياسة اللامركزية والحد من الفقر داخل إطار للتنمية الذاتية على المستوى المحلي. ولب استراتيجية الحكومة للتنمية الريفية، هو برنامج "الموقع المحوري" الذي بدأ في عام 1998، والغرض من هذا البرنامج هو تركيز البشر والموارد الإنمائية من أشد المناطق المعرضة للخطر في البلاد، في أماكن أو مناطق تتوافر فيها فرص الحصول على مجموعة كاملة من الخدمات والدعم، بما في ذلك المدخلات التقنية، والأسواق، والخدمات الاجتماعية، والطرق. والهدف هنا هو الحد من الفقر، والتغلب على المشكلات البيئية والاجتماعية للزراعة المتنقلة وزراعة الأفيون، وتحسين التنمية البشرية.

10 - تعود ملكية الأرض في جمهورية لاو – من الناحية القانونية – إلى الدولة، وإن كان من حق الأفراد بيع وشراء حق استغلال هذه الأرض. ويقدر مجموع عدد المزارع التي تستخدم بهذه الطريقة 1.6 مليون مزرعة في لاو. وخلال السنوات القليلة الأخيرة من عمر برنامج إصلاح الأراضي، تم تمليك 000 100 قطعة أرض إلى السكان المحليين، سواء في المناطق الريفية أو الحضرية. وخلال السنوات الخمس القادمة، تنوي الحكومة تمليك أراض لنحو 000 400 أسرة. وتشمل الخطوة التالية في برنامج إصلاح الأراضي، تنمية أسواق للأراضي تتسم بالكفاءة. وسيتم تشجيع الاستثمارات الخاصة عندما يصبح الحق في امتلاك الأراضي موثق توثيقا جيدا، ويمكن استخدامها كضمان للحصول على قروض. كما تنفذ الحكومة الآن برنامجا لتخطيط استخدام الأراضي وتخصيصها، سيكون له تأثيره على استخدام الأراضي وملكيتها، سواء بالنسبة لسكان الوديان أو المرتفعات.

[4] حدد القرار رقم 001 الصادر عن مكتب رئيس الوزراء في مارس/آذار 2000 إطار التنمية الذاتية اللامركزية للشعب، بمرسوم يقضي بأن تكون المقاطعات هي وحدات التخطيط الاستراتيجي، والمراكز هي وحدات التخطيط ووضع الميزانية، والقرى (المجتمعات المحلية) هي وحدات التنفيذ. أما القرار رقم 010 الصادر في يونيو/حزيران 2001، فقد ركز على موضوع الفقر في التنمية الذاتية المجتمعية باستهلال عملية تخطيط وتنفيذ تنمية تركز على موضوع الفقر وتناصر الفقراء على المستويات المحلية.

جيم – الفقر الريفي

11 - **تعريف الفقر.** في يونيو/حزيران 2001، أصدرت الحكومة تعريفها الرسمي للفقر، وهو: "الفقر هو عدم القدرة على الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية، مثل نقص الطعام (أقل من 100 2 سعر حراري للفرد يوميا)، ونقص الملابس الكافية، وعدم وجود مسكن دائم، وعدم القدرة على دفع تكاليف الرعاية الصحية، وعدم القدرة على دفع تكاليف تعليم أفراد الأسرة، والعجز عن الوصول إلى طرق النقل". ويعرف الخط الرسمي للفقر الريفي بأنه دخل الأسرة الذي لا يقل في متوسطه عن 000 82 كيب لاوي (ثمانية دولارات أمريكية) والذي يلزم للحصول على الحد الأدنى من الطعام الذي يعطي 100 2 سعر حراري للفرد يوميا. وتعرف أشد الفئات فقرا، بأنها تلك التي يصل دخل الأسرة فيها إلى 80% أو أقل من خط الفقر الغذائي. أما الخط الأعلى للفقر فهو عندما يصل دخل الأسرة إلى 000 98 كيب لاوي (9.30 دولار أمريكي) للفرد شهريا، وهو المبلغ اللازم لشراء طعام يعطي 100 2 سعر حراري للفرد يوميا، بالإضافة إلى مبلغ إضافي يعطي الحد الأدنى من تكاليف السكن والملبس والتعليم والرعاية الصحية.

12 - **حالة الفقر.** انخفضت نسبة الفقراء من 46% في 1992–1993 إلى 39% في 1998/1997، ثم إلى 33% فقط في 2003/2002. والفقر في لاو ظاهرة ريفية إلى حد كبير، حيث كان 38% من سكان المناطق الريفية يعيشون تحت خط الفقر في 2003/2002، وتحققت تحسينات في عدد من المؤشرات، ولكن أغلب المؤشرات الاجتماعية مازال أقل من المتوسط السائد في بلدان جنوب شرق آسيا. فبالنسبة لمؤشر الفقر البشري احتلت لاو المركز السادس والستين من بين 95 بلدا ناميا في عام 2002.

13 - **توزيع الفقر.** ينتشر الفقراء والفئات الأشد فقرا في المناطق الريفية والجبلية، حيث تعيش أغلب المجموعات العرقية المتنوعة. وتبلغ نسبة الفقراء في المرتفعات 43%، مقابل 28% في الوديان. وقد انخفض مؤشر جيني للاستهلاك الحقيقي للفرد من 34 في 1998/1997 إلى 33 في 2003/2002.

السنة	نسبة انتشار الفقر (%)	المنطقة		الإقليم					المراكز ذات الأولوية			الارتفاع		
		حضرية	ريفية	فيينتيان	الشمال	الوسط	الجنوب	الأولى	الثانية	غيرها	وديان	ارتفاع متوسط	مرتفعات
2002/203	32.9	19.6	37.6	16.4	37.3	34.7	32.4	49.5	40.9	25.7	27.7	36.9	42.7
1997/198	39.1	22.1	42.5	13.5	47.3	39.4	39.8	63.0	41.7	30.5	غير متاح	غير متاح	غير متاح
1992/193	46.0	26.5	51.8	33.6	51.6	45.0	45.7				غير متاح	غير متاح	غير متاح

14 - **بعد التمايز بين الجنسين في قضايا الفقر.** يعطي مؤشر التنمية المتصلة بالتمايز بين الجنسين لعام 2002، 0.528 نقطة للاو، لتحتل المرتبة 107 من بين 144 بلدا. وتعتبر النساء والفتيات اللواتي تنتمين إلى الأقليات العرقية اشد الفئات حرمانا في مجتمع لاو. فالنساء تعملن لساعات أطول من الرجال، حيث تقمن بنسبة 70% من الأعمال الزراعية والمنزلية، فضلا عن قيامهن بتربية الأطفال. ومع ذلك، فإن العمر المرتقب للمرأة عند الميلاد هو 55 سنة، أي أطول من عمر الرجل بسنتين، ولكنها تمضي ثلاث سنوات في المتوسط في المدرسة (سنتين فقط في المناطق الريفية) مقابل أربع سنوات للرجل. وتبلغ نسبة الملمات بالقراءة والكتابة 54%، مقابل 77% من الرجال. وتشكل النساء من

المجموعات العرقية 70% من نسبة الأميين. كما أن البنات يتسربن من التعليم بعد سنة واحدة أو سنتين من المدارس الابتدائية وبالتالي، فإن القليل من نساء المجموعات العرقية من تتحدث اللغة الوطنية، أو تمارس أعمالا رسمية أو غير رسمية، أو تحصل على وظيفة في القطاع الحكومي أو الصناعي.

15 - أهم **مؤشرات الفقر** هي: (أ) إنتاج/استهلاك الفرد من الأرز؛ (ب) امتلاك الفرد لأعداد كبيرة من الماشية؛ (ج) المساحة الحرجية لكل أسرة؛ (د) ابتعاد الأسرة أو القرية لأكثر من ستة كيلومترات عن الطريق الرئيسي؛ (ه) النسبة المئوية للأسر أو أفرادها الذين لم يتلقوا أي تعليم؛ (و) المعدلات الأولية للمواليد والوفيات. وبالنسبة للفقراء، فإن أهم مؤشر للفقر هو مدى الاكتفاء في الأرز، وأهم مؤشر للثروة هو امتلاك المواشي.

16 - **أسباب الفقر**. العنصر الجوهري الذي يحدد حالة الفقر، هو الفرق بين معدل الإعالة[5] وإنتاجية الأسرة[6]. وقد أسفر التقدير التشاركي للفقر الذي أجري عام 2000 عن أن أهم أسباب الفقر هي: (أ) الجوانب المتعلقة بالأرض، أي عدم كفاية الأراضي الصالحة لزراعة الأرز، أو إنتاج المحاصيل الأخرى، وقصر دورات الزراعة المتنقلة، وتراجع خصوبة التربة، ونقص مياه الري والمعرفة والمهارات التقنية؛ (ب) نفوق الحيوانات بسبب الأمراض الحيوانية؛ (ج) عدم توافر سيولة للاستثمار في تحسين الثروة الحيوانية؛ (د) الكوارث الطبيعية؛ (ه) المشكلات البيئية. ومن بين الأسباب الإضافية للفقر نقص موارد برنامج الحكومة لتخصيص الأراضي، وعدم وجود قيادات محلية، ونقص الأيدي العاملة، وانخفاض مستوى التعليم، وقلة الخدمات الصحية، وكثرة الأطفال، ونقص الطرق، وصعوبة الدخول إلى الأسواق، والحصول على خدمات الدعم الحكومية، وإدمان الأفيون، ووجود متفجرات حية. وهذه الأسباب تشكل خطورة مضاعفة للأسر التي انتقلت من المناطق المرتفعة إلى الوديان.

17 - **السمات الخاصة لفقراء الريف** في جمهورية لاو، يمكن حصرها فيما يلي: (أ) الاعتماد على الزراعة كمهنة أساسية؛ (ب) تعرضهم للخطر بدرجة كبيرة، مع اعتماد استراتيجيات الإكتفاء الذاتي على الطرق التقليدية للإنتاج، والحد الأدنى من المدخلات، والمخرجات منخفضة الجودة والقيمة، وانخفاض الإنتاجية؛ (ج) صعوبات العمل الشديدة؛ (د) أغلبهم من النساء والمجموعات العرقية التي تعيش في المناطق النائية والمرتفعات، أو في قرى إعادة التوطين الجديدة؛ (ه) العزلة المادية والمؤسسية، مع ضعف فرص الحصول على الخدمات الحكومية والتعليمية والصحية، وقلة فرص الوصول إلى الطرق والأسواق؛ (و) العزلة الاجتماعية، مع عدم وجود لغات أساسية، ومعتقدات ثقافية ودينية تقليدية؛ (ز) العزلة المؤسسية، مع عدم وجود روابط مع العالم "الخارجي"، أو الاستفادة من الاقتصاد الموجة نحو السوق؛ (ح) ضعف راس المال البشري، مع انخفاض مستويات التعليم وقلة فرص الحصول على معلومات؛ (ط) الفرص المحدودة للحصول على خدمات مالية والاعتماد على المرابين من القطاع الخاص؛ (ي) الفرص المحدودة للحصول على عمل بخلاف الزراعة؛ (ك) كثرة عدد أفراد الأسرة الواحدة وكثرة عدد المعالين فيها؛ (ل) عدم معرفة الفقراء بحقوقهم وبالإجراءات القانونية اللازمة.

[5] عدد الصبية دون الخامسة عشرة بالإضافة إلى عدد السكان فوق الرابعة والستين مقسوما على عدد أفراد الأسر الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والرابعة والستين. وهو يدل على درجة إعالة من هم في سن العمل لأفراد الأسرة الذين لا يعملون.

[6] وهو الدخل اليومي الإجمالي بالدولار الأمريكي الذي يكسبه أفراد الأسرة من عملهم في الزراعة وفي غيرها.

18 - **نقاط القوة عند الفقراء** تشمل القيادات والمنظمات القروية التقليدية، والحصول على الموارد الطبيعية الغنية حيث توجد، مع القدرة على الاستمرار في إتباع سبل العيش التقليدية في المرتفعات، والمعرفة المحلية، بما فيها الطرق التقليدية لإنتاج المحاصيل في المرتفعات، ومهارات صيد الحيوانات والبناء.

19 - **المجموعات المعرضة للخطر** تشمل: (أ) المجموعات العرقية التي تعيش في المناطق النائية والمرتفعات أو قرى إعادة التوطين في الوديان أو في مناطق المرتفعات التي يسهل الوصول إليها، التي لا تحصل على أي خدمات أو دعم خارجي؛ (ب) الأسر التي تعيش في مناطق معرضة للكوارث الطبيعية؛ (ج) الأسر التي بها عدد كبير من المعالين، وعلى الأخص الأسر التي ترأسها امرأة.

دال – معوقات وفرص الحد من الفقر الريفي

20 - الفقر في لاو ظاهرة ريفية إلى حد كبير، حيث يعيش 38% من سكان المناطق الريفية تحت خط الفقر. وبناء على ذلك، فمن المهم اتخاذ إجراءات لتحسين الفرص الاقتصادية والاجتماعية وزيادتها في المناطق الريفية، حتى يمكن تحقيق أهداف الحد من الفقر. ومن أهم العقبات التي تعترض جهود الحد من الفقر الريفي: (أ) عدم وجود اهتمام كاف من جانب الحكومة بسبل معيشة المجتمعات المحلية عند صياغة السياسات وتنفيذها؛ (ب) ضعف القدرات المؤسسية والتشغيلية لتحقيق أهداف السياسات المقررة وأثرها؛ (ج) نقص الموارد البشرية والمالية اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية لتمكين المجتمعات المحلية التي أعيد توطينها من التكيف مع البيئة الجديدة للمعيشة والإنتاج؛ (د) عدم وجود آليات كافية لنقل التكنولوجيا المتاحة كبديل لنظم الزراعة المتنقلة التقليدية ولزراعة الخشخاش؛ (هـ) تخلف البنية الأساسية الريفية والخدمات الاجتماعية، وصعوبة الدخول إلى الأسواق؛ (و) وجود حواجز لغوية وثقافية ومادية بين المجتمعات المحلية العرقية؛ (ز) وجود رقابة على الأسعار، ورقابة رسمية وغير رسمية فيما بين الأقاليم على حرية انتقال السلع.

21 - أكد عدد سكان المرتفعات في مختلف أنحاء البلاد أن برنامج تخصيص الأراضي هو أهم عقبة[7]. فنظرا لنقص الخدمات التقنية والمالية والاجتماعية أصبح الكثير من المجتمعات المحلية التي هبطت إلى الوديان أو إلى مناطق منخفضة يسهل الوصول إليها، يواجه الآن حالات متزايدة من انعدام الأمن الغذائي إلى الدرجة التي تسبب سوء التغذية. فليس هناك سوى مساحة صغيرة من الأراضي مخصصة للزراعة المتنقلة، مما أدى إلى تقصير فترات إراحة الأرض، وتراجع خصوبة التربة، ونقص الإنتاجية. وتعويضا عن انخفاض الاكتفاء الذاتي في الأرز والمحاصيل الأخرى، اضطرت الأسر التي تعيش في المرتفعات إلى استغلال موارد الغابات البرية لكي توفر الطعام وتحصل على دخل نقدي، رغم ما لهذا من عواقب بيئية واقتصادية وخيمة. ولهذه المشكلات تأثير حاد بشكل خاص على من يعانون بالفعل من الفقر وعلى النساء. ويواجه البرنامج الجاري للقضاء على الأفيون مشكلات مماثلة، من حيث نقص الموارد اللازمة لدعم تنمية بدائل لزراعة نبات الخشخاش كمحصول نقدي بطرق مستدامة.

22 - وتتيح التحسينات المستدامة في الإنتاجية والنمو الزراعي، مع ربطها بالأسواق وتنويع المحاصيل، لاسيما في المناطق النائية والمرتفعات وبين المجتمعات التي أعيد توطينها، فرصة هائلة للحد من الفقر. وينبغي أن يقوم مثل هذا

[7] التقدير التشاركي للفقر لعام 2001.

النهج على تطوير سبل المعيشة الحالية لفقراء الريف، ومساعدتهم على إدارة الموارد والخدمات اللازمة لتنميتهم الاجتماعية والاقتصادية بكفاءة وفعالية.

23- وهناك فرص متاحة الآن لإدخال أساليب محسنة لإنتاج المحاصيل في المرتفعات لكي تحل محل نظم الزراعة المتنقلة، ولتحسين نظم إدارة الموارد الطبيعية. وهناك أيضا فرص لتنويع المحاصيل، بما في ذلك زراعة بعض المنتجات الحرجية غير الخشبية، وتحسين الإنتاج الحيواني. وتتمتع جمهورية لاو بميزة نسبية لمنتجاتها في الأسواق الإقليمية والدولية على السواء، مثل المنتجات الحرجية غير الخشبية ومنتجات الحراجة الزراعية، ومنتجات الزراعة العضوية، والحرف اليدوية، والماشية.

24- وسوف يحتاج استغلال هذه الفرص، إلى توفير ما يلي: (أ) استثمارات في البنية الأساسية الداعمة من أجل تحسين البنية الأساسية الريفية وإيجاد شعب أكثر صحة وتعليما؛ (ب) توفير موظفين وموارد مالية للمحافظة على البنية الأساسية وتشغيلها؛ (ج) توفير خدمات معاونة لتمكين فقراء الريف من تطبيق التكنولوجيات المحسنة التي بدأت تتوافر الآن للاستخدام في المرتفعات ولإقامة المؤسسات اللازمة لتمكينهم من العمل في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية، والمنتجات الحرجية غير الخشبية بصورة تجارية. كما أن هناك فرصة لتحسين مناخ السياسات المساندة للفقراء، بمواصلة تحرير الأسواق والأسعار، واستخدام الدروس المستفادة من تجارب المشروعات في وضع سياسات واستراتيجيات لمصلحة الفقراء.

هاء – الاستراتيجية القطرية للحد من الفقر الريفي

25- في فبراير/شباط 2004، وافقت الجمعية الوطنية على الاستراتيجية القطرية للنمو واستئصال الفقر، وهي أول استراتيجية كاملة للحد من الفقر أعدتها الحكومة بعد عملية تشاركية وتشاورية.

26- وتركز هذه الاستراتيجية على: (أ) أربعة قطاعات لها أولويتها، هي: الزراعة والغابات، والتعليم، والصحة، والبنية الأساسية للطرق؛ (ب) ستة قطاعات دعم: للطاقة وكهربة الريف، والسياحة، والتعدين، والإنشاءات، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتجارة؛ (ج) خمس قطاعات شاملة لها أولويتها، هي: تعميم قضايا التمايز بين الجنسين، وصون البيئة، والسكان، والضمان الاجتماعي، وبناء القدرات؛ (د) ثلاثة برامج وطنية: لمكافحة المخدرات، والوقاية من المتفجرات الحية، ومكافحة مرض الإيدز والأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس. وبالنسبة للنمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر، فإن الحكومة ملتزمة بما يلي: (أ) النمو الاقتصادي المستدام؛ (ب) الإسراع بالتنمية البشرية والمؤسسية؛ (ج) تعزيز الإدارة؛ (د) تحقيق استدامة البيئة.

27- تحدد الاستراتيجية القطرية للنمو والحد من الفقر "الأهداف الإنمائية بعيدة المدى بإنهاء تحرير البلد من وضع أقل البلدان نموا بحلول عام 2020". وتلاحظ الاستراتيجية أن مضاعفة دخل الفرد إلى ثلاثة أمثاله تتطلب نموا سنويا في الاقتصاد بنسبة 7% يتمشى مع هدف استئصال الفقر بحلول عام 2020. كما أن هدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب تخفيض نسبة انتشار الفقر من 48% من السكان في 1990، إلى 24% في عام 2015، أي بإنقاص عدد الفقراء بنحو 000 150 شخص سنويا.

28 - وضماناً لأن تعود فوائد النمو الاقتصادي والتحديث على أكبر عدد ممكن من الأسر الفقيرة، حددت الاستراتيجية الوطنية للنمو واستئصال الفقر 72 مركزاً فقيرا و47 من أشد المراكز فقرا لتنفيذ برامج للحد من الفقر في المستقبل. وتتسم هذه المراكز بالسمات العامة التالية: (أ) أنها موجودة في مناطق جبلية نائية ترتفع عن سطح البحر بأكثر من 600 متر؛ (ب) أن أراضي الأرز فيها محدودة؛ (ج) أن البيئة الأساسية فيها سيئة ويصعب الوصول إليها؛ (د) أن من الصعب الحصول فيها على التعليم الأساسي والخدمات الصحية. وفيما يلي ملخص لبعض البيانات عن 72 مركزاً فقيرا و47 مركزاً من أشد المراكز فقرا:

المركز	مجموع السكان	% من سكان البلد	عدد القرى	عدد القرى الفقيرة	% من مجموع القرى الفقيرة	عدد الأسر	عدد الأسر الفقيرة	% من مجموع الأسر الفقيرة
72 مركزاً فقيرا	956 374	37.6	5 384	4 117	76	321 561	159 912	50
47 مركزاً أشد فقرا	261 016	24.6	3 658	2 960	81	205 680	116 021	56

29 - ولكي تتحقق الأهداف المقررة للحد من الفقر، سيتطلب ذلك أولاً وقبل كل شئ – نمواً اقتصادياً سريعاً في المناطق الريفية. وقد حددت الاستراتيجية الوطنية للنمو واستئصال الفقر – عن حق – الفقر الريفي على أنه الهم الأول، كما حددت نهجا يقوم على المجتمع المحلي لاستئصاله باعتباره أمرا ضروريا. فالتنمية الريفية محورية بالنسبة لجهود الحكومة لاستئصال الفقر، كما أنها جوهر الاستراتيجية القطرية للنمو واستئصال الفقر.

30 - وتتكون استراتيجية التنمية الريفية من عنصرين رئيسيين: (أ) تحسين فرص الحصول على الموارد اللازمة للتنمية؛ (ب) البدء في عملية شاملة للتخطيط على مستوى المركز تركز على الفقر. وسيتطلب هذا العنصر الأخير بدوره بناء القدرات من أجل ضمان أن تساند كل مبادرة المبادرات الأخرى وأن تنسق معها.

31 - **تحسين فرص الحصول على الموارد.** تشمل الموارد التي يلزم تحسين فرص الحصول عليها: المدخلات الزراعية والبنى الأساسية (الطرق وشبكات الري)، والأسواق، والموارد البشرية، والخدمات الاجتماعية (الخدمات التعليمية والصحية)، والتمويل الريفي. ويحتاج إلى علاقات السوق وتيسير التجارة للمساعدة في الانتقال من الزراعة المعيشية إلى الزراعة التجارية، ومن الاعتماد الشديد على الزراعة إلى اقتصاد ريفي أكثر تنوعاً. ولكن تحسين فرص الحصول على العناصر الضرورية للتنمية لن يكون فعالا إلا عندما يساند كل عنصر العناصر الأخرى. وفي ظل هذه الظروف، يظل نهج التنمية القائم على أساس منطقة محددة هو أنسب استراتيجية للحد من الفقر الريفي في هذا البلد. ومن أهم التحديات هنا، إيجاد بدائل للزراعة المتنقلة، وبالتالي ضرورة مساندة التنوع في الإنتاج الحيواني ومنتجات البساتين والمحاصيل النقدية. كما أن المنتجات الحرجية والمنتجات الحرجية غير الخشبية ومنتجات الزراعة الحرجية تعطي بدائل قد يكون لها جاذبيتها. ولكن الأسر الريفية الفقيرة ينبغي أن تتمتع أولا بالأمن الغذائي، ومن هنا لابد لأي تخطيط من أجل التنمية أن يبدأ من هذه الحقيقة الأساسية.

32 - **بناء القدرات.** سيحتاج العاملون في المشروع – وعلى الأخص على مستوى المراكز – إلى اكتساب مهارات في مجالات تخطيط الأنشطة الإنمائية وإدارتها، بما في ذلك التخطيط لاستخدام الأراضي، وإدارة تجمعات المياه، واستخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة. كما ستحتاج القرى إلى مؤسسات قروية فعالة، مثل لجان إدارة القرى، ومجموعات الإنتاج والتسويق الزراعي، ومجموعات التشغيل والصيانة للاستثمار في البنى الأساسية. وينبغي أن يكون تعميم قضايا التمايز بين الجنسين جزءاً من جهود دعم بناء القدرات.

33 - **التنفيذ** يشمل جوانب الدعم التالية: (أ) إدخال نظام التخطيط التشاركي لاستخدام الأراضي وتخصيصها عند إدخال النظم الجديدة لزراعة المرتفعات؛ (ب) تعزيز موظفي الإرشاد في المراكز وعمل تجارب عملية بمعرفة المزارعين لتيسير نقل التكنولوجيا إليهم؛ (ج) تحسين شبكات الري القائمة ودعم إقامة شبكات جديدة؛ (د) تحسين تنمية الإنتاج الحيواني عن طريق الشبكات القروية لموظفي الصحة الحيوانية، وتدعيم برامج التحصين في القرى، وتحسين إنتاج الأعلاف الجافة والخضراء؛ (هـ) إدخال تعديلات في أساليب الزراعة واستخدام الأراضي تيسيرا لإدارة البيئة بصورة مستدامة ومكافحة الحصاد غير المستدام للمنتجات الحرجية غير الخشبية؛ (و) تطوير التكنولوجيا التطبيقية القائمة على مساحات محددة على نظم الحراجة الزراعية التجارية، وإنتاج المحاصيل، وتسويق المحاصيل والمنتجات الحرجية غير الخشبية؛ (ز) إنشاء آليات مالية في الريف لتجميع المدخرات وتقديم قروض للإنتاج؛ (ح) تحسين فرص الدخول إلى الأسواق بإنشاء نظم لمعلومات السوق وتشجيع العلاقات فيما بين مؤسسات القطاع الخاص.

ثالثا – الدروس المستفادة من تجارب الصندوق في القطر

34 - يمكن تلخيص الدروس ذات الصلة بمساعدات الصندوق إلى لاو مستقبلا فيما يلي.

35 - **نُهج التنمية الريفية**. تبين تجربة الصندوق في جمهورية لاو، أن الحد من الفقر يتطلب الاستثمار في تمكين المجتمع المحلي، وتحسين معيشة الفقراء، والاستثمار في البنية الأساسية الريفية (مثل الطرق المحلية، وشبكات الري، ومياه الشرب، والمستوصفات، والمدارس الابتدائية، إلخ..). وينبغي أن توجه الاستثمارات نحو الأحياء والقرى الفقيرة وشديدة الفقر التي يسكنها أناس معرضون للخطر. والمناطق التي تحتاج إلى الاستثمارات أكثر من غيرها هي المرتفعات والقرى الجديدة لإعادة التوطين أو تلك التي تم إلحاقها بغيرها.

36 - **التنمية الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية**. هناك ثلاث نقاط لها أهميتها. الأولى، ضرورة أن تنتهج الحكومة نجهاً تدريجيا لإنهاء الزراعة المتنقلة، والعمل على استقرار الأراضي التي تزرع بهذه الطريقة في المرتفعات، تلافيا لصعوبات جديدة قد تواجه الفقراء. ومع توافر التكنولوجيا المناسبة لإرشاد المزارعين للتحول عن الزراعة المتنقلة التقليدية، لابد أن تتيح الحكومة الوقت اللازم لنجاح إدخال سبل المعيشة البديلة القائمة على هذه النظم من أجل المزارعين الذين سيتأثرون بهذه السياسات. ولكي تنجح هذه التدخلات، لابد لها أن تحدث تحسنا سريعا في تأمين الطعام والدخل لفقراء الريف. والثانية، هي أن البرامج الزراعية لا يمكن أن تعمل بكثافة في عدد محدود للغاية من القرى، وإنما تحتاج إلى نُهج تطبق في مساحات شاسعة إذا كان لها أن تحدث أثرا ملموساً على الحد من الفقر، وأن تتلافى إيجاد "مساحات معزولة مميزة". والثالثة، أن دعم التنمية الزراعية في المجتمعات الفقيرة يحتاج إلى تطبيق نَهج الإرشاد العام، من جانب موظفين موجودين على مستوى المراكز، وتطبيق نهج الإرشاد التشاركي في القرى. كما ينبغي استخدام موظفين من المجتمعات العرقية كلما أمكن ذلك.

37 - **النهج التشاركية**. من أهم الدروس المستفادة: (أ) أن تنمية المجتمع المحلي والتخطيط التشاركي ينبغي أن يركزا على تعزيز قدرة المنظمات القروية الحالية على التنمية بدلا من إقامة هياكل موازية مثل لجان تنمية القرى؛ (ب) ضرورة أن تكون نهج التخطيط على مستوى القرى بسيطة، وأن تركز على تحديد المشكلات وحلولها الممكنة، وأن يقوم الموظفون في الإدارات التقنية بتقدم المساعدات والخدمات؛ (ج) ضرورة إدراج النهج التشاركية اللامركزية في النظم الحكومية، ضمانا للاستدامة المؤسسية.

38 - **اللامركزية والتنمية المؤسسية.** من أهم الدروس المستفادة: (أ) أن قدرة القرى والمنظمات القروية هي أساس نجاح أي مبادرات للحد من الفقر الريفي؛ (ب) من المهم تجربة نُهج لامركزية مع التركيز على المراكز كمحاور لتخطيط التنمية وعمل ميزانيتها للتوسع في نظام اللامركزية على مستوى القرى، وتحويل الموارد البشرية والمالية إلى هذا النظام؛ (ج) من المهم تحسين التنسيق بين التدخلات متعددة القطاعات على المستوى المحلي؛ (د) على الحكومة أن توثق باستمرار الابتكارات والتجارب الناجحة من أجل تحسين سياسات اللامركزية ونظمها وإجراءاتها.

39 - **تعيين الموظفين.** ينتمي سكان المرتفعات والأماكن متوسطة الارتفاع إلى المجموعات العرقية الاسترالية والآسيوية، والمونغ – ميين، والصينية – التيبتية، ولكل منها ثقافتها ولغتها المختلفة تمام الاختلاف عن سكان الوديان. ولا شك أن تعيين موظفين من هذه المجموعات العرقية يمكن أن يساعد موظفي الحكومة على فهم أحوال هذه المناطق. وينبغي أن يحصل موظفو الحكومة على تدريب خاص حول طرق العمل مع المجموعات العرقية وتجسير الفجوة الثقافية.

40 - **تطوير البنية الأساسية الريفية.** هناك ثلاثة دروس مستفادة من تجربة الصندوق: (أ) ضرورة توجيه الاستثمارات العامة نحو الأحياء الفقيرة والمحرومة من أجل الحد من تهميشها؛ (ب) أن الترتيبات الفعالة لصيانة هذه الاستثمارات وتشغيلها ضرورة من أجل استدامتها؛ (ج) ضرورة وجود سياسة وطنية متسقة بشأن مساهمة المستفيدين في استثمارات البنية الأساسية الريفية، وهي السياسة التي لا وجود لها الآن.

41 - **تعميم قضايا التمايز بين الجنسين.** من أهم الدروس المستفادة: (أ) أن التدريب على التمايز بين الجنسين على مستوى القرية يؤدي بالفعل إلى تقسيم العمل بصورة أكثر عدلا بين الأزواج والزوجات؛ (ب) أن تعيين النساء بالذات ليعملن في مشروعات صحية وتعليمية يمكن أن يحسن من المساواة بين الجنسين، ولكن هذا الأمر أكثر صعوبة في الزراعة، لأن قلة من النساء اللاويات تجذبهن دراسة الزراعة أو الغابات أو الثروة الحيوانية؛ (ج) أن الأمر بحاجة إلى أعمال إيجابية لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين في صنع القرارات، وتوزيع العمل وأعبائه، وفرص العمل، والأوضاع التغذوية والصحية.

42 - **دعم عمليات التنفيذ.** ينبغي أن تكون نظم الرصد والتقييم بسيطة وألا ترهق كاهل الموظفين الذين يقدمون تكنولوجيات جديدة ويطبقون أساليب عمل جديدة في إطار النظام اللامركزي الناشئ. وقد عانت جميع مشروعات الصندوق من صعوبات في تنفيذ العنصرين الخاصين بالمحاصيل والثروة الحيوانية. أما بالنسبة لبرامج الحد من الفقر التي بها عناصر تتصل بسبل المعيشة، وهو الأصعب في التنفيذ عادة من الاستثمار في البنى الأساسية البسيطة، فإن على الصندوق أن يخصص قدراً أكبر من الموارد لدعم التنفيذ، نظرا لأن قدرات الخدمات المدنية مازالت ضعيفة.

43 - **الشراكة والتمويل المشترك.** من أهم الدروس المستفادة: (أ) أن يكون للجهات المشاركة في التمويل أهدافاً ونهجاً مماثلة؛ (ب) أن تنشط الحكومة في إدارة الجهات المشاركة في التمويل وتنسيق أنشطتها؛ (ج) أن تقوم الوكالات الإنمائية الخارجية بتنسيق سياساتها وإجراءاتها (بما في ذلك شروط كتابة التقارير وحوافز العاملين) لتتماشى مع سياسات وإجراءات الحكومة.

44- **السياسات والاستراتيجيات.** ينبغي أن تقوم سياسات واستراتيجيات الحكومة للحد من الفقر على معلومات سليمة لكي تعكس الصعوبات التي تواجه نظم المعيشة المحلية وأهم الفرص المتاحة أمام هذه النظم، إذا كان للحد من الفقر الريفي أن يحقق الفعالية التكاليفية والاستدامة.

رابعا – الإطار الاستراتيجي للصندوق

ألف – المهمة الاستراتيجية المخصوصة للصندوق والاتجاهات المقترحة

45- **المهمة الاستراتيجية المخصوصة.** تتبع المهمة الاستراتيجية المخصوصة للصندوق في مساعداته للاو في المستقبل من الانجازات التي تحققت والدروس المستفادة من البرامج السابقة المتعددة القطاعات ومن مهمة الصندوق المحددة للحد من الفقر الريفي. فجمهورية لاو دخلت مرحلة من التنمية تحتاج إلى استثمارات منسقة في العديد من القطاعات حتى يكون لها تأثير ملموس ومستدام على الحد من الفقر، وهو ما تؤكده خبرة الصندوق من مشروعاته، وتساندها الاستراتيجية الوطنية للنمو واستئصال الفقر الخاصة بالتنمية الريفية، وما يتمشى مع الاستراتيجيات الإقليمية والمؤسسية للصندوق[8].

46- **الاستراتيجية القطرية.** من بين أهداف الاستراتيجية القطرية المقترحة لمساعدات الصندوق إلى لاو، تشجيع النمو الاقتصادي وتحسين سبل معيشة فقراء الريف والنساء والمجموعات المعرضة للخطر بصورة مستدامة، عن طريق نهج للتنمية الذاتية يقوم على المجتمعات المحلية، لتعزيز قدرة الفقراء ومنظماتهم على إدارة الموارد والخدمات بكفاءة وفعالية من أجل تنميتهم الاجتماعية والاقتصادية.

47- ستدعم الاستراتيجية القطرية حكومة لاو في تنفيذها للاستراتيجية القطرية للنمو واستئصال الفقر، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسوف توجه الاستراتيجية القطرية نحو المراكز الفقيرة والمراكز الأشد فقرا والمجموعات المهمشة في المرتفعات، من أجل تعظيم أثر جهود الحد من الفقر. وستعمل هذه الاستراتيجية على تحقيق أثر ملموس على الحد من الفقر، وتحسين إدارة الحافظة، وزيادة التأثير على السياسات والمؤسسات المناصرة للفقراء، وتعزيز الشراكة، وإدارة المعرفة بصورة أفضل. ويبين الذيل الثاني الإطار المنطقي للاستراتيجية القطرية.

48- ينبغي أن تركز مساعدات الصندوق، في ظل الإطار الحكومي لاستراتيجية الحد من الفقر الريفي المتعددة القطاعات، على جوانب تحسين سبل المعيشة في جهود الحد من الفقر الريفي، بما في ذلك بناء قدرات الفقراء ومنظماتهم، وتقديم بدائل مستدامة للزراعة المتنقلة في المرتفعات، وحل مسائل تخصيص الأراضي المرتبطة بذلك، وتشجيع الدخول إلى الأسواق، والتنمية الزراعية التي يقودها القطاع الخاص، وتعميم قضايا التمايز بين الجنسين. فهذه هي المجالات التي يتمتع فيها الصندوق بخبرة كبيرة، والتي لها دورها الحاسم في الحد من الفقر الريفي بصورة مستدامة، والتي يمكن معالجتها في حدود التمويل المتاح، كما أنها ستساهم مساهمة مباشرة في النمو الاقتصادي. وينبغي أن يكون التركيز على المرتفعات وعلى قرى إعادة التوطين والقرى التي ألحقت أخيرا بغيرها في المراكز الفقيرة والمراكز الأشد فقرا. وسوف يساهم هذا النهج بصورة مباشرة وفعالة في الحد من الفقر الريفي وفي التأثير على السياسات والمؤسسات المناصرة للفقراء. ومع ذلك، ونظرا للتمويل المحدود من البرنامج بموجب نظام التخصيص على

[8] انظر الذيل الرابع.

أساس الأداء، سيحتاج الأمر إلى وكالات إنمائية أخرى لتشارك في تمويل الاستثمارات التكميلية اللازمة، مثل البنية الأساسية الريفية والمساعدة التقنية، كجزء من برامج التنمية المتكاملة للمناطق، وبناء على ذلك، ستكون الشراكة مع الوكالات الإنمائية الأخرى ضرورية للغاية.

49 - **التوجهات الاستراتيجية.** ستحتوي الاستراتيجية القطرية على التوجهات الاستراتيجية التالية، في الوقت الذي ستصمم فيه برامج الاستثمار المحددة بحسب الأولويات الاستراتيجية، وفرص الشراكة التي يمكن تحديدها، والموارد المتوافرة:

رأس المال البشري والاجتماعي:

- لتعزيز قدرة الأسر الريفية الفقيرة وتنظيماتها في القرى؛
- لتشجيع التنمية التشاركية وتلك التي تستجيب لاحتياجات الجنسين على مستوى القرية؛
- لتغيير العلاقة بين الجنسين، بمساعدة النساء على القيام بدور أكبر في صنع القرارات، في الأسرة وفي المجتمع المحلي.

رأس المال الطبيعي والمالي والمادي:

- لتحسين سبل معيشة الأسرة (تأمين الطعام والدخل وإدارة الموارد الطبيعية)؛
- لتوفير فرص الحصول على الموارد المنتجة، والتكنولوجيا المحسنة، والخدمات المالية، والدخول إلى الأسواق؛
- لتطوير علاقات السوق ودعم فرص سبل المعيشة القائمة على السوق بين المجتمعات المحلية المستهدفة.

السياسات والمؤسسات

- لتعزيز القدرة القطرية على وضع سياسات وإقامة مؤسسات فعالة مناصرة للفقراء؛
- لتنمية قدرات مقدمي الخدمات الرئيسيين لكي يقدموا خدمات جيدة إلى المجموعة المستهدفة، بما في ذلك خلق ثقافة عمل تشاركية قائمة على الطلب؛
- لتحسين مساءلة المؤسسات العامة، ونظم وإجراءات اللامركزية؛
- تعزيز الشراكة وإدارة المعرفة مع الفقراء والحكومة وغيرهما من الوكالات الإنمائية التي تحمل أفكارا مماثلة.

50 - **التركيز الجغرافي.** أولوية الاستثمار الذي يقوم به الصندوق في لاو هي مساعدة أشد المراكز فقرا كما جاء في الاستراتيجية القطرية للنمو واستئصال الفقر (47 في الوقت الحاضر)، بينما قد يقوم أحد البرامج، في نفس المقاطعة، بتغطية مراكز أخرى من المراكز الفقيرة (72 في الوقت الحاضر) لتحقيق أقصى كفاءة وتأثير. ومن بين معايير الاختيار الأخرى:

(أ) وجود حكومة ومؤسسات محلية ملتزمة بالحد من الفقر؛

(ب) عدم وجود برامج هامة ممولة خارجيا لسبل المعيشة يجري تنفيذها في المنطقة؛

(ج) وجود إمكانية للتمويل المشترك مع الوكالات الإنمائية الأخرى للاستثمارات التكميلية، مثل الاستثمار في البنى الأساسية الريفية، والخدمات الاجتماعية، والمساعدات التقنية؛

(د) وجود كفاءة اقتصادية من حيث التكاليف والفوائد، وتكلفة كل مستفيد، إلخ؛

(ه) وجود تقييم مرحلي مُرضي، إذا كان هناك اقتراح بمرحلة ثانية للمشروع.

51 - **المجموعة المستهدفة.** تتكون المجموعة المستهدفة من الأسر الفقيرة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والتي تعيش في المرتفعات أو تلك التي انتقلت حديثا من الأراضي الجبلية النائية وأعيد توطينها في مناطق يسهل الوصول إليها. وهناك مجموعتان فرعيتان داخل هذه المجموعة: الفقراء والأشد فقرا. فالأسر الأشد فقرا التي تعاني في أغلبها من انعدام الأمن الغذائي والأكثر تعرضا للخطر، تفتقر إلى الأصول المادية والبشرية الكافية للاستفادة من قاعدة الموارد الطبيعية والمشاركة في الاستراتيجيات المعيشية المنتجة. وتضم هذه المجموعة الأرامل وأطفالهن الصغار، والأسر الجديدة التي لديها أطفال صغار وأصول قليلة. وتعيش "الأسر الفقيرة" أيضا تحت خط الفقر وإن كانت قادرة على المحافظة على حياتها وتوفير بعض الفائض أحيانا. وتعتمد كلتا المجموعتين اعتمادا شديدا في معيشتها على الزراعة المتنقلة، والمنتجات الحرجية غير الخشبية، والعمل اليومي بأجر. وتشكل المرأة جزءا هاما من المجموعة المستهدفة بسبب وضعها السيء وبسبب الدور الهام الذي تقوم به في المجتمع. كما يشكل الشبان العاطلون عن العمل جزءاً من المجموعة المستهدفة نظرا للدور الذي يمكن أن يقوموا به في التنمية الاقتصادية وفي المحافظة على الاستقرار الاجتماعي.

52 - **استراتيجية الاستهداف.** تتكون استراتيجية الاستهداف من: (أ) الاستهداف الجغرافي للمراكز الفقيرة والمراكز الأشد فقرا كما جاء في الاستراتيجية القطرية للنمو واستئصال الفقر؛ (ب) في داخل المراكز المستهدفة، سيكون الاستهداف للقرى الفقيرة، وعلى الأخص تلك الموجودة في المناطق النائية وفي المرتفعات، والسكان الذين أعيد توطينهم مؤخرا؛ (ج) في داخل القرى المستهدفة، ستكون هناك عمليات تشاركية لتحديد مراتب الثراء، أو استخدام طرق تشاركية أخرى لاستهداف الفقراء؛ (د) استخدام آليات للاستهداف الذاتي لمصلحة الفقراء والفئات الأشد فقرا كلما أمكن ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إدراج التدخلات البرنامجية التي ستفيد جميع الأسر في القرى المستهدفة سوف يساعد على تلافي النزاعات بين المجتمعات المحلية في القرى، وكفالة تضامن هذه المجتمعات، وبالتالي نجاح مبادرات الحد من الفقر.

باء – الفرص الرئيسية للابتكارات وتدخلات المشروع

53 - لا شك أن التنوع العرقي، والطوبوغرافيا الجبلية، والاقتصاد الزراعي أساساً، والبنى الأساسية والأسواق الريفية المتخلفة، تتطلب أن تكون تدخلات البرنامج القطري محددة في سياق المجموعة المستهدفة، ونظم وأولويات سبل المعيشة المحلية. وتطرح الفقرات التالية مخططاً لأولويات استثمارات البرنامج القطري.

54 - **تنمية المجتمع المحلي ودعم اللامركزية.** ستركز مساعدات الصندوق على تعزيز قدرات سكان القرى ومنظماتهم القروية والمجتمعية، بما في ذلك لجان إدارة القرى، عن طريق التنمية التشاركية للمجتمعات المحلية ودعم المؤسسات. وسوف يمكن هذا النهج سكان القرى من إدارة الموارد والخدمات اللازمة لتنمية سبل معيشتهم بصورة تتسم بالكفاءة والفعالية والاستدامة. والهدف هنا هو العمل المستمر باتجاه تحقيق أهداف سياسات الحكومة لجعل القرى

هي الوحدة المنفِّذة لمبادرات الحد من الفقر، ونقل السلطة اللازمة والموارد البشرية والمالية إلى المراكز والقرى من أجل التخطيط اللامركزي وتمويل وتنفيذ برامج الحد من الفقر. وسوف يشكل تحسين مساءلة المؤسسات المحلية ومقدمي الخدمات، وترسيخ النتائج وتقدير وإدارة الأثر، جزءاً من هذه العملية.

55- **التنمية الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية القائمة على المجتمعات المحلية.** ستركز مساعدة الصندوق على تحسين الأمن الغذائي والدخل وتنمية الزراعة الموجهة نحو السوق في المرتفعات وفي القرى التي شهدت عمليات إعادة توطين أو تلك التي ألحقت بقرى أخرى، بواسطة: (أ) تحديد مدى ما أحدثته نتائج برنامج التخطيط لاستخدام الأراضي وبرنامج تخصيص الأراضي من عقبات أمام الحد من الفقر، والبدء في جولة جديدة من تخصيص الأراضي بإتباع نهج تشاركية عندما يحتاج الأمر إلى دراسات أو مراجعات جديدة؛ (ب) تحسين إنتاجية الأراضي والمياه والغابات، وإدارة الموارد الطبيعية القائمة على المجتمعات المحلية، بتجربة نظام تشاركي للإرشاد يقوم على المزرعة والمزارع، ويستند على نهج الإرشاد العام الجديد الذي أدخلته الإدارة الوطنية للإرشاد الزراعي والحرجي؛ (ج) تشجيع الأخذ بخيارات تقنية جديدة ممكنة ومناسبة لنظم الزراعة في المرتفعات، والتي يمكن أن تكون بدائل سليمة ومستدامة للزراعة المتنقلة وزراعة الخشخاش؛ (د) مكافحة الأمراض الحيوانية وتحسين الإنتاج الحيواني وتربية الأحياء المائية؛ (ه) تشجيع الإنتاج من الحدائق المنزلية؛ (و) استخدام نتائج النظام المعدل أو القائم، بحسب الظروف، لتحديد مناطق لاستخدام الأراضي لغرض محدد، من أجل تطوير إدارة الموارد الطبيعية القائمة على المجتمع المحلي (غابات القرى، والمنتجات الحرجية غير الخشبية، وإدارة مصايد الأسماك) بخطط للإدارة تستند إلى طرق بسيطة للجرد؛ (ز) تشجيع التقنيات المحسنة لما بعد الحصاد وتجهيز الأغذية؛ (ح) تشجيع الدخول إلى الأسواق ومشاركة القطاع الخاص عن طريق توريد المدخلات، واتفاقات التسويق، والتعاقد على الإنتاج، إلخ..؛ (ط) التركيز على الروابط بين الحد من الفقر الريفي وتحسين إدارة البيئة والموارد الطبيعية، بما في ذلك مكافحة الفقراء من سكان المرتفعات على ما يقدمونه من خدمات للبيئة.

56- **تنويع مصادر الدخل.** ستمكن مساعدات الصندوق المجموعة المستهدفة من توليد وتنويع مصادر دخلهم من الزراعة وغيرها، بحسب فرص السوق، مثل: (أ) تنويع المحاصيل؛ (ب) تنمية المشروعات متناهية الصغر، بما في ذلك الحرف اليدوية وإضافة قيمة إلى المنتج عن طريق تجهيزه؛ (ج) التدريب على اكتساب المهارات وممارسة الأعمال؛ (د) تشجيع الاتحادات التجارية والمهنية لتسهيل عمليات التجهيز، والتسويق، وتوريد المدخلات؛ (ه) إقامة مؤسسات وأنظمة تشغيلية مستدامة للخدمات المالية الريفية لكي تلبي طلبات السكان المستهدفين في المستقبل، بما في ذلك برامج للتسليف والادخار في القرى.

57- **تعميم قضايا التمايز بين الجنسين.** ستركز مساعدات الصندوق على: (أ) تشجيع التمثيل المتوازن والمشاركة الإيجابية للمرأة في الهياكل الإدارية، وتعيين الموظفين، وعمليات وأجهزة صنع القرار في الحكومة وفي المجتمعات المحلية؛ (ب) توفير التدريب على التوعية بقضايا الجنسين لسكان القرى وقادتها وموظفي الحكومة بهدف إدراج قضايا الجنسين في جميع التدخلات والعمليات؛ (ج) تشجيع فرص عادلة لحصول النساء على التدريب، والدعم التقني والخدمات الاجتماعية؛ (د) تعزيز قدرات المرأة اللاوية والاتحاد النسائي في لاو للقيام بدور أكثر أهمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى القرية؛ (ه) تشجيع التوعية بأخطار العنف الأسري والعمل على تجنبه، ومكافحة مرض الإيدز والأمراض التي تنتقل عن طريق الجنس. وتخفيف أعباء المرأة، وتشجيع خدمات الصحة الإنجابية.

جيم – النطاق وإمكانيات الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

58- لا توجد منظمات غير حكومية محلية في جمهورية لاو. أما المنظمات غير الحكومية الدولية فالأرجح أنها ستواصل القيام بدور هام في دعم مبادرات الحد من الفقر الريفي. وهناك فرص للشراكة مع المنظمات غير الحكومية الدولية لتجربة ونشر نهج مبتكرة للتنمية التشاركية، وتمكين المجتمعات المحلية، والتنمية الزراعية وإدارة الموارد الطبيعية، واستخدام المنتجات الحرجية غير الخشبية وإدارتها بصورة مستدامة، والتأثير على سياسات الحكومة والمؤسسات المناصرة للفقراء. وبإمكان هذه المبادرات أن تكمل استثمارات الصندوق في تحسين سبل معيشة المجموعة المستهدفة.

59- ومع المزيد من التغييرات وتحرير الأسواق والأسعار، ستتاح فرص أكثر أمام القطاع الخاص للمشاركة في التنمية الزراعية، مثل تشجيع التنمية الزراعية بقيادة القطاع الخاص، وتحسين فرص الدخول إلى الأسواق والاتصالات مع السكان المستهدفين عن طريق صغار التجار والفئة الوسطى منهم، ومن يقومون بعمليات التجهيز وتوريد المدخلات، وإدخال برامج المنتجين بعقود، وترتيبات التسويق بين المشترين والموردين، والتي يمكن أن تشمل أيضا تقديم الدعم التقني. ومن بين المجالات الأخرى التي يمكن تشجيع مشاركة القطاع الخاص فيها بقدر أكبر هي: دعم المعاونين البيطريين الذين يسدد المستفيدون أجورهم، وإقامة سلاسل التوريد للعقاقير البيطرية لخدمة السكان المستهدفين.

دال – فرص إقامة الروابط مع المؤسسات والجهات المانحة الأخرى

60- نظرا للتمويل المحدود من جانب الصندوق بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، فإن الشراكة مع الوكالات الإنمائية الأخرى ستكون أشد إلحاحاً. وسوف تشمل فرص التعاون والتآزر مع الجهات المانحة والمؤسسات الأخرى، إقامة تحالفات مع الوكالات الإنمائية الأخرى التي تحمل أفكارا مماثلة، للاستفادة من الوجود القطري القوي لها، عندما تدخل الحكومة في مناقشة قضايا السياسات، مثل سياسة استقرار الزراعة المتنقلة، وتخصيص الأراضي، وتقديم الخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية. وستستمر المشاورات مع الوكالات الإنمائية الأخرى والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في نفس المجالات أو القطاعات بشأن المشاركة في تمويل مشروعات وبرامج بعينها، أو أي أشكال أخرى من أشكال التعاون، من أجل تعظيم أثر الجهود المبذولة للحد من الفقر، مثل تقديم المساعدة التقنية أو تمويل الاستثمار في البنية الأساسية الريفية والخدمات الاجتماعية كجزء من برنامج تنمية مناطق محددة.

61- وهناك أيضا فرص للشراكة مع مؤسسات البحوث القطرية والدولية في قطاع الزراعة وبرامجها التي تنفذ في لاو، مثل المعهد الوطني للبحوث الزراعية والحرجية، والإدارة الوطنية للإرشاد الزراعي والحرجي، والمركز الدولي للزراعة الاستوائية، والمعهد الدولي لبحوث الأرز، والمركز العالمي للزراعة الحرجية، والمركز الدولي للبطاطس. وبإمكان مؤسسات البحوث القطرية والدولية هذه أن تقدم الدعم التقني إلى البرامج التي يمولها الصندوق في المجالات الموضوعية التالية: (أ) خيارات تحسين الإنتاجية الزراعية، وعلى الأخص التنمية الزراعية في المرتفعات، بما في ذلك بدائل الزراعة المتنقلة وزراعة الخشخاش؛ (ب) إدارة الموارد الطبيعية؛ (ج) نقل التكنولوجيا ونهج وآليات التسليم التشاركية. وسيواصل برنامج التعاون بين الحكومة والهيئة الدولية لبناء القدرات والصندوق دعمه للمشروعات التي

تمولها الحكومة والصندوق بتنمية القدرات على النهج التشاركية، والتخطيط اللامركزي، وتنمية المجتمعات المحلية، والإرشاد الزراعي.

هاء – مجالات حوار السياسات

62- ستكون المناقشات مع الحكومة حول مسائل السياسات المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية القطرية للنمو واستئصال الفقر، جزءا هاما من البرنامج القطري. فالخبرة التي اكتسبها الصندوق عن طريق برنامجه القطري تتيح له الفرصة لكي يساعد الحكومة في أن تستخدم هذه الخبرة والمعرفة في وضع سياسات واستراتيجيات جديدة محسنة لمناصرة الفقراء، واستراتيجيات محسنة للتنمية الريفية واستئصال الفقر. وسوف تركز مساعدات الصندوق على تعزيز القدرات داخل القطر على تحليل السياسات، من أجل: (أ) توثيق الدروس المستفادة ذات الصلة، وأفضل الأساليب والابتكارات التي قد تكون مفيدة من الصندوق وغيره من برامج الحد من الفقر الريفي؛ (ب) تحليل هذه الدروس ونشرها وتقدير تأثيرها على صياغة السياسات في المستقبل؛ (ج) تغذية آلية صنع السياسات في الحكومة بهذه المعلومات؛ (د) الدخول في مناقشات مع صناع السياسات حول أثر سياسات التنمية الريفية على الفقراء، وبالتالي على صياغة الحكومة لسياسات لمصلحة الفقراء.

63- هناك مجالان من مجالات السياسات ستكون لهما أولوية عاجلة: (أ) وضع نهج عملي لتخصيص الأراضي واستقرار الزراعة المتنقلة في المرتفعات، يقوم على مبدأ توفير سبل معيشة مستدامة لسكان هذه المناطق ولهؤلاء الذين أعيد توطينهم منها؛ (ب) تحويل لامركزية السلطة والمهام والموارد والمساءلة عن تخطيط مبادرات الحد من الفقر وتمويلها وتنفيذها إلى مستوى المقاطعات والمراكز والقرى.

64- سيقيم الصندوق تحالفات مع الوكالات الإنمائية التي لها أفكار مماثلة في التعامل مع الحكومة بشأن قضايا السياسات التي سيكون لها أثر مباشر على الحد من الفقر الريفي، كما يحدده تقدير الإطار القطاعي للتنمية الريفية في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، مثل إطار السياسات والإطار القانوني للمنظمات الريفية، والحصول على الأراضي والخدمات الإرشادية، ومناخ الاستثمار في الأعمال التجارية الريفية، وإدارة الموارد العامة، والمساءلة عن التنمية الريفية.

واو – مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة

65- من أهم مجالات العمل لتحسين عمليات حافظة الصندوق وإدارتها: (أ) تحسين نهج بناء قدرات المجتمعات والمؤسسات المحلية في مجال التنمية التشاركية، والمهارات التقنية، والعقود، والإدارة المالية، والرصد والتقييم، ونظم كتابة التقارير؛ (ب) تحسين مساءلة المؤسسات المحلية في عمليات التخطيط والتمويل والتنفيذ اللامركزية؛ (ج) استخدام حلول فعالة ومبتكرة لمعالجة الصعوبات التي تحدث في تعيين الموظفين، وعلى الأخص على مستوى المراكز؛ (د) تعزيز الشراكات مع المبادرات الإنمائية الأخرى في نفس المناطق والقطاعات الجغرافية من أجل تحقيق التضافر والتنسيق؛ (هـ) استخدام الخبرة والدروس المستفادة في تحسين عمليات المشروع؛ (و) تنفيذ تقدير أداء المشروع عن طريق الاستعراضات المستمرة للحافظة القطرية، وتعزيز دور الوكالات الحكومية، والمؤسسة المتعاونة مع الصندوق في تقديم الدعم لعمليات التنفيذ والإشراف وإدارة الحافظة؛ (ز) استخدام نظام إدارة النتائج والأثر لإدارة مبادرات الحد من الفقر الريفي بالنسبة للنتائج والأثر؛ (ح) التركيز على الاستدامة والقابلية للتكرار.

66 - طلبت الحكومة أن يكون الإشراف ودعم التنفيذ اللذين يقدمهما الصندوق والمؤسسة أو المؤسسات المتعاونة معه، أكثر فعالية، وهو ما سيحتاج إلى قدر أكبر من المدخلات لدعم التنفيذ. كما أن الوجود الميداني للصندوق سوف يساعد في النهوض بالقدرة المحلية ويوفر دعما أكثر فعالية لتنفيذ المشروع وإدارة الحافظة.

زاي – إطار الاقتراض المؤقت وبرنامج العمل الجاري

67 - سيكون الهدف من إطار الإقراض المؤقت وبرنامج العمل الجاري هو تحقيق النتائج المرجوة من الاستراتيجية القطرية. وسوف يحدد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء نصيب لاو من موارد الصندوق بما فيه القروض بشروط ميسرة للغاية والمنح. ويقوم مصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي بتقديم مبالغ متزايدة في شكل منح إلى لاو بموجب برامجهما القطرية. ونظرا لانخفاض دخل جمهورية لاو وضخامة أعباء ديونها، فإن الصندوق بحاجة إلى زيادة منحه إلى هذه الدولة العضو، لاسيما في مجالات بناء القدرات، وتنمية المؤسسات، وحوار السياسات.

68 - بناء على التقديرات الحالية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، فقد حصلت لاو في تقدير السياسات والمؤسسات القطرية الذي تضعه المؤسسة الدولية للتنمية في عام 2003 على 2.58 نقطة، وحصل أداء القطاع الريفي على 3.77 نقطة، والمخاطر التي تهدد المشروع على 5 نقاط، والأداء العام للبلد على 3.96 نقطة (لتحتل بذلك المرتبة الرابعة عشرة بين 33 بلدا في إقليم آسيا والمحيط الهادي) أما في عام 2004، فقد سجل البلد 716 426 نقطة. وبالنسبة لعام 2005، فإن الحد الأدنى المخصص لجمهورية لاو طبقا لنظام التخصيص على أساس الأداء هو مليون دولار أمريكي سنويا، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى ضآلة عدد سكانها.

69 - في حالة خروج لاو من الحد الأدنى المخصص لها، عندما يعاد النظر في عنصر السكان في نظام التخصيص على أساس الأداء، يقترح التصوران التاليان للإقراض والأداء.

تصور الإقراض	محفزات الأداء[9]	برنامج الإقراض
الحالة الأدنى	• المحافظة على شروط إطار العمل العريضة. (تقدير السياسات والمؤسسات القطرية) • المحافظة على شروط إطار العمل لقطاع التنمية الريفية. • المحافظة على حافظة الصندوق خالية من المشروعات التي تُظهر مشكلات خطيرة ولا تشهد أي تقدم (مشروعات مهددة بمخاطر).	مليون دولار أمريكي سنويا
الحالة الأعلى	• تحسين شروط إطار العمل العريضة. (تقدير السياسات والمؤسسات القطرية) • المحافظة على شروط إطار العمل لقطاع التنمية الريفية، لاسيما في مجالات السياسات والإطار القانوني للمنظمات الريفية، والحصول على الأراضي والخدمات الإرشادية، ومناخ الاستثمار للأعمال التجارية الريفية والمساءلة عن التنمية الريفية. • المحافظة على حافظة الصندوق خالية من المشروعات التي بها مشكلات خطيرة ولكنها تحرز تقدما منذ ثلاث سنوات أو أكثر.	مخصصات قطرية كاملة بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

[9] سنة الأساس هي 2004. شروط إطار العمل العريض وإطار العمل لقطاع التنمية الريفية يشيران إلى نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

APPENDIX I

COUNTRY DATA
LAO PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC

Land area (km² thousand) 2002 1/	231
Total population (million) 2002 1/	5.30
Population density (people per km²) 2002 1/	24
Local currency	Kip (LAK)

GNI per capita (USD) 2002 1/	310
GDP per capita growth (annual %) 2002 1/	2.6
Inflation, consumer prices (annual %) 2002 1/	11
Exchange rate: USD 1 =	LAK 10 850

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1996-2002 1/	2.4
Crude birth rate (per thousand people) 2002 1/	36
Crude death rate (per thousand people) 2002 1/	12
Infant mortality rate (per thousand live births) 2002 1/	87
Life expectancy at birth (years) 2002 1/	55
Number of rural poor (million) (approximate)	n/a
Poor as % of total rural population	n/a
Total labour force (million) 2002 1/	2.65
Female labour force as % of total 2002 1/	n/a
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2002 1/	115 a/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2002 1/	34
Nutrition	
Daily calorie supply per capita 2/	2 243
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2002 3/	41 a/
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2002 3/	40 a/
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2002 1/	3 a/
Physicians (per thousand people) 3/ 1999-2003	61
Population using improved water sources (%) 2000 3/	37
Population with access to essential drugs (%)1999 3/	50-79
Population using adequate sanitation facilities (%) 2000 3/	30
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports)	n/a
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2002 1/	140 a/
Food production index (1989-91=100) 2002 1/	192
Cereal yield (kg per ha) 2002 1/	3 068
Land Use	
Arable land as % of land area 2002 1/	4 a/
Forest area as % of total land area 2002 1/	54 /a
Irrigated land as % of cropland 2002 1/	18 /a

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2002 1/	1 680
Average annual rate of growth of GDP 2/	
1982-1992	4.5
1992-2002	6.3
Sector distribution of GDP 2002 1/	
% agriculture	51 a/
% industry	23 a/
% manufacturing	18 a/
% services	26 a/
Consumption 2002 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	n/a
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	n/a
Gross domestic savings (as % of GDP)	n/a
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2002 1/	298
Merchandise imports 2002 1/	431
Balance of merchandise trade	-133
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2002 1/	-116 a/
after official transfers 2002 1/	-82 a/
Foreign direct investment, net 2002 1/	24 a/
Government Finance	
Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP)	n/a
Total expenditure (% of GDP)	n/a
Total external debt (USD million) 2002 1/	2 665
Present value of debt (as % of GNI) 2002 1/	89
Total debt service (% of exports of goods and services) 2002 1/	9 a/
Lending interest rate (%) 2002 1/	29
Deposit interest rate (%) 2002 1/	6

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* CD ROM 2004
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2004

LOGICAL FRAMEWORK

Narrative Summary	Verifiable Indicators a/	Means of Verification	Assumptions/Risks
Goal: Enhanced impact on economic growth and sustainable livelihoods improvement of the rural poor, women and vulnerable groups in target districts identified as the poorest and poor by the NGPES.	• Income poverty incidence reduced by 50% from 48% in 1990 to 24% by 2015. • Increased ownership of household assets. • Reduction in the prevalence of malnutrition for children under five (weight for age, height for age and weight for height).	• Lao Consumption and Expenditure Surveys. • VAM Data of WFP. • Results and impact management system (RIMS) assessments. • PBAS reviews. • MDG progress reports and reviews.	• Stable social, economic and political environment. • Poverty reduction in the poor and poorest districts continues to be NGPES priority.
Purpose: An increase in the food security and incomes of households in target districts in response to needs defined by communities.	• Increase per capita grain availability to 350 kg/annum by 2010. • USD equivalent of investment in the poor targeted NGPES districts, including co-financing from other external agencies, the Government and by the private sector. • Project specific indicators.	• Statistical reports of Government. • Impact surveys. • Project supervision reports.	• Macroeconomic and decentralisation policies continue to support poverty reduction and community self-development. • Stable social, economic and political environment.
Output: The capacity of poor households and village- and community-based organizations strengthened.	• Number of groups operational/functional for at least 3 years, by type. • Number of women on local decision making bodies. • Number of groups with women leaders. • Number of village development plans included in local government plans.	• RIMS assessments. • Mid-Term and Project Completion Reviews. • Participatory Impact Assessments. • Project supervision reports.	• Government continues to support decentralised and participatory community self-development.
Production and productivity of crops, livestock and natural resources by the poor and vulnerable households improved.	• Ha of incremental crops grown. • Number of farmers adopting technology recommended by the service providers. • Number of farmers reporting production/yield increases. • Number of poor farmers reporting increased animals. • Number of households provided with long-term security of tenure of natural resources. • Ha of common property resources under improved management practices. • Shifting cultivation replaced with economically viable alternatives. • Opium production eradicated and replaced with economically viable alternatives.	• RIMS assessments. • Mid-Term and Project Completion Reviews. • Participatory Impact Assessments. • Annual UNODC opium surveys. • Project supervision reports.	• Proven and appropriate technology options and alternatives are available for extension. • Targeted households efficiently use market information and rural financial services.

Narrative Summary	Verifiable Indicators a/	Means of Verification	Assumptions/Risks
Improved access to sustainable rural financial services markets.	• % of portfolio at risk. • % of operational self-sufficiency. • % of operating cost/loan portfolio. • % of households producing for the markets.	• RIMS assessments. • Mid-Term and Project Completion Reviews. • Participatory Impact Assessments. • Project supervision reports.	• Government reforms of the financial and banking sector continue as planned. • Government continues to deregulate and liberalise markets and prices.
Capacity and accountability of key service providers improved and institutional and policy changes effectively achieved.	• Capacity of key service providers improved in their service delivery to the targeted population, including introduction of a participatory and demand-driven work culture. • Effective and accountable systems and procedures functioning for decentralised planning, financing and implementation. • Piloting and disseminating innovative approaches to poverty reduction and rural development for possible replication by Government and/or other development partners. • Number of projects where new/changed pro-poor legislation or regulations are enforced at the local and national levels.	• Country Portfolio Reviews. • RIMS assessments. • Mid-Term and Project Completion Reviews. • Participatory Impact Assessments. • Project supervision reports.	• Government receptive to institutional and policy changes. • Government decentralisation policy continues. • Adequate capacity of IFAD to influence government in institutional and policy changes. • Continued cooperation and coordination with other development agencies.

a/ Where appropriate indicators to be disaggregated by gender of the household head as required by the RIMS.

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Threats	Comments
		National Level		
Ministry of Finance	• Mandate of administration of financial assistance, including loans from international financial institutions. • Mandate to manage government counterpart funds for externally financed projects. • Familiar with IFAD financed projects and procedures.	• Lack of decentralised procedures for financing and financial management. • Limited number of experienced staff in managing loan disbursements. • Lack of equipment and trained personnel to operate computerised systems for accounting and loan disbursement and administration.	• Willing to provide training to the finance staff in the provinces. • Willing to supervise the financial performance of externally financed projects. • Ill-equipped and ill-disposed to decentralise financial administration down to district level.	• IFAD should provide operating funds through projects to enable the Ministry to provide training to project staff. • Asian Development Bank (AsDB) supporting a capacity building program in the Ministry.
Committee for Planning and Investment	• Mandate to plan and monitor national socio-economic development plan. • Responsible for planning and monitoring of public investment program and NGPES.	• Public Investment Programme dependent on external financial and technical assistance, resulting in donor –driven approaches and initiatives.	• The NGPES was approved by the National Assembly in February 2004. • All IFAD projects are part of the national and provincial public investment programme.	
Department of International Cooperation /Ministry of Foreign Affairs	• Mandate for foreign aid co-ordination, portfolio management and monitoring and evaluation of foreign assistance programmes and projects. • Some capacity to interact and co-ordinate with the donor community, central ministries and provinces.	• Limited capacity for adequate backstopping of rural development projects. • Heavy workload and limited number of staff. • Lack of adequate staff training, equipment and operating funds.	• Experience and familiarity with IFAD financed projects and procedures. • Willing and able to co-ordinate with provincial authorities and central agencies on policy and major operational issues.	• IFAD projects should provide training, equipment and operating support to the Ministry for overall project M&E and portfolio management. • IFAD should support the Ministry to document, analyse and disseminate lessons learned from IFAD and other programmes supported by external agencies as an input into policy formulation.

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Threats	Comments
Bank of the Lao People's Democratic Republic	• Mandated as the Central Bank to manage monetary policy. • Mandate to implement banking and financial sector reforms. • Mandate to regulate and co-ordinate all policy and commercial lending within the country. • Responsible for banking supervision.	• Not yet an independent central bank. • Limited ability to regulate and co-ordinate policy and commercial lending.	• IMF, World Bank and AsDB are working with the Bank on banking and financial sector reforms. • MOU agreed between IMF, World Bank, AsDB and the Bank of the Lao People's Democratic Republic on regulation of policy and commercial lending. • Familiar with IFAD-financed projects and experienced in on-lending loans from IFAD to commercial banks under on-going projects.	• Under an AsDB agreement banks are unable to participate in any directed credit programmes.
Ministry of Agriculture and Forestry	• Mandate to guide and support the development of the agriculture and forestry sector (including crops, livestock, aquaculture, irrigation, agro-forestry and non-timber forest products. • Experienced in supporting development of lowland agriculture with a strong focus on irrigated rice. • 6,000 employees nation-wide. • Mandate to co-ordinate all rural development in the country. • Staff with capacity to use GIS planning tools.	• Few technical staff available to respond to the needs of the provincial and district offices. • Few staff understands the complexity of agriculture and farming systems, especially in the uplands. • Limited flexibility in the implementation of the stabilisation of shifting cultivation programme and in particular the associated land allocation.	• Involved in implementing donor-financed agricultural and rural development projects. • Risk in implementing the land allocation programme will have adverse impacts on poverty as documented by the participatory poverty study and UNDP. • Implementing the World bank financed Agricultural Development Project in four southern provinces.	• IFAD should establish mechanisms to institutionalise the role of the Ministry in providing technical support and staff training for IFAD financed projects/programmes at provincial and district levels.
National Agriculture and Forestry Research Institute) (under the Ministry of Agriculture and Forestry)	• Mandate for applied research on crops, livestock and forestry. • Staffed with some of the most educated technicians within the Ministry. • Good resource centre for data (soils, climate, land use non-timber forest products, etc.) and for resource persons. • Proven technologies for the lowland and upland agriculture developed with assistance from international research institutes	• Recently established with heavy workload, with a limited number of staff and with limited funds. • Highly dependent on donor assistance for its operations.	• Being assisted by international organizations including research institutes and donors. • Can provide technical support for upland agriculture development and delivery approach. • A major long-term assistance being provided by Sweden geared to the development of the uplands.	• Donor funding available to support the continued development of viable upland agriculture and agro-forestry systems.

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Threats	Comments
	and donor projects. • Working on technical options for upland agriculture with the assistance from CIAT and other agencies.			
National Agriculture and Forestry Extension Service (under the Ministry of Agriculture and Forestry)	• Mandate to develop, promote and train in new extension methods. • Experienced in supporting lowland agricultural development. • Experienced in promoting integrated pest management packages for lowland rice.	• Limited outreach capacity and limited number of staff, with primary focus on rice production in the lowlands. • Limited experienced in supporting upland agriculture development, forestry and livestock • Highly dependent on donor assistance for its operations.	• Opportunity to implement farming systems or "generalist" extension approach. • A major long-term assistance package from Switzerland is developing extension systems for the lowlands, while Sweden will support and develop upland extension systems.	• IFAD projects should adopt these new extension approaches.
Ministry of Communications, Transport, Posts and Construction	• Mandate to plan and manage road construction and operation and operation and maintenance (O&M) programmes. • Recently established a division of roads to support rural road development.	• Shortage of technical staff to support the provincial and district offices. • Inadequate focus on road maintenance.	• A Road Maintenance Fund established with the assistance from World Bank and Sweden to provide guideline and funding for O&M of rural access roads. • High risk of corruption through numerous contracts with private or state-owned construction companies.	• Projects with local road components should contribute to their maintenance but IFAD funds at present cannot be provided through the Road Maintenance Fund due to donor funding agreements. • IFAD should seek technical support in design, construction and supervision for construction of local roads from other agencies.
Ministry of Education	• Mandate to plan, guide and support formal and non-formal education programmes. • Present in all districts throughout the country.	• Heavily dependent on donor assistance. • Limited development of a fully efficient education programme for ethnic groups.	• Involved in design and construction of primary schools in a number of donor-financed projects, e.g. AsDB Basic Education for Girls Project. • Risk of corruption when contracting private sector for construction.	• Projects should finance the construction of complete primary schools to replace temporary structures. • Projects should finance the construction of dormitories at selected complete primary schools so ethnic minority children can complete their primary education.

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Threats	Comments
Ministry of Public Health	• Mandate to plan, guide and support public health services and water supplies.	• Heavily dependent on foreign aid for expending it's the network of health facilities and constructing village water supply schemes and sanitation facilities. • Limited number of qualified medical staff. • Lack of efficient health programmes suitable for minority ethnic groups.	• Involved in designing and constructing dispensaries and drinking water schemes with donor assistance.	• Projects should provide funding for village water supply and sanitation schemes and dispensaries but arrangements for their O&M need to be in place.
Lao Women's Union	• A mass organization with a mandate specific to women. • Widespread presence down to village level.	• Can lack influence in male-dominated decision making processes. • Inadequate numbers of staff, equipment and operating funds for its mandated responsibilities. • No technical expertise for on and off-farm income generating activities.	• The presence of the Lao Women's Union network down to the village level is an opportunity for community development and gender mainstreaming.	• Lao Women's Union should continue to play a key rote in community development and gender mainstreaming. For support to on and off-farm income- generating activities Lao Women's Union should seek assistance from the technical agencies and savings and credit schemes.
Provincial and District Levels				
Provincial Departments of Planning and Investment and District Offices	• Mandate to plan and support the provincial social and economic development programme and Public Investment Programme. • Mandate to co-ordinate all provincial line agencies in the execution of the Public Investment Programme.	• Limited capacity to plan and co-ordinate multi-sector, multi-donor supported rural development and poverty reduction programmes. • Lack of equipment and operating funds. • Insufficient staff for planning and M&E functions and existing staff lack the required capabilities.	• Government decentralisation policy provides a good opportunity for decentralised planning, financing and implementation of rural development and poverty reduction programmes. • Lack of ability of the provincial government to manage and co-ordinate donor financed activities in the same area is a danger.	• IFAD should provide institutional development and capacity building support to the Department to support its co-ordination role. • Department should assume responsibility for community mobilisation and participatory planning under IFAD projects/programmes.
Provincial Agriculture and Forestry Offices and District Offices	• Mandate to plan and implement agricultural and forestry development programmes, including crops, irrigation livestock, aquaculture, forestry and the management of natural resources. • Adequate numbers of staff at	• Limited budget and few staff at district level. • Limited capacity to deliver extension services and technical support in upland areas. • Irrigation staff concentrated at provincial and not at district level. • Lack of female and ethnic minority extension staff. • Insufficient training, logistical support and	• The larger number of staff in forestry sections is an opportunity for supporting non-timber forest products and agro-forestry activities. • A participatory extension approach based on generalist extension workers at district level should be adopted.	• IFAD projects should support district staff (incentives, training and transport) and deploy trained technical staff from provincial to district offices to boost capacity and motivation.

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Threats	Comments
	provincial level	funds to motivate the work of district staff.		• IFAD projects should adopt a participatory extension approach. • IFAD projects should recruit more female and ethnic minority extension staff and village extension workers. •
Provincial Department of Communications, Transport, Posts and Construction and District Offices	• Mandate to plan and implement the rural road construction programme and road maintenance. • Stronger presence at provincial rather than district level.	• Lack of capacity for construction and supervision at district level. • Shortage of equipment and operating funds. • Lack of guideline for community participation in the maintenance of local roads.	• Opportunities exist to finance construction of local roads. • Effective arrangements and commitment for maintenance of local roads required.	• Projects should finance local road construction and maintenance. • Projects should pilot community participation in O&M of local roads.
Provincial Education Service and District Offices	• Mandate to plan and implement provincial and district formal and non-formal education programmes. • Stronger presence at provincial rather than district level.	• Lack of complete primary schools (Grades 1-5), especially in remote rural areas. • Many primary schools need replacement as made of temporary materials. • Shortage of competent teachers, especially in the remote rural areas.	• Opportunity to increase primary school attendance by children from ethnic groups and to increase the quality of teaching.	• Projects should support school classroom construction, dormitory construction and teacher training at selected complete primary schools.
Provincial Department of Public Health and District Offices	• Mandate to plan, implement and support village water supply schemes. • Mandate to plan, implement and support primary health care. • Staff available at provincial level to assist with project drinking water and sanitation activities.	• Limited number of qualified staff and budget for operating costs, including the provision of medicines. • Limited capacity to provide nurses and training of village health workers and traditional birth attendants.	• Experience of planning and implementing village drinking water supply schemes and construction of dispensaries with donor assistance.	• Projects should finance village drinking water supply and sanitation schemes, the construction of dispensaries and the provision of dispensary equipment. Communities should participate in the planning, financing, implementation and O&M.
Agricultural Promotion Bank and Lao Development Bank	• Specialised bank for agriculture sector lending. • Greater outreach in the rural areas than other state-owned commercial banks.	• Not yet operating on commercial basis. • Poor quality loan appraisal capacity.	• Government restructuring the bank to make it financially sustainable.	• "Targeted" or "Directed" credit can not be channelled through the banking system to specific areas due to the agreement between the Government and the

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Threats	Comments
				AsDB...
Village Level				
Village Administrative Committees/ Village Development Committees	• Village Administrations are the main project interlocutors at village level. • Government policy of decentralisation makes the villages the basic implementing units for poverty reduction and rural development programmes.	• Village Administrations lack experience of development activities. • Where established Village Development Committees are dormant and do not continue when project assistance ceases and are unsustainable. • Villages lack control of resources for their own social and economic development and the capacity to negotiate the services available from service providers (public or private sector). • Lao Women's Union not always invited to meetings of the Village Administration Committee.	• With decentralisation villages have the opportunity to take the lead in developing the village's resources. • Some training in participatory planning and development provided to Village Administrations and Village Development Committees and their members. • With decentralisation village chiefs are to be more involved in tax collection and security.	• Village Administrations should have a development role and manage resources and negotiate the provision of services with the service providers. • IFAD projects should support and train members of the Village Administrations in participatory development and ensure that women are represented.
Users and Activity Groups and Associations	• Many user and activity groups already exist to manage various facilities e.g. irrigation and water supply schemes and primary schools.	• Rules and regulations for water user associations to own, operate and maintain the relevant infrastructure are not being implemented. • Failure to issue land use certificate lead to lack of incentives for farmers to invest and participate in the irrigation development. • O&M groups for most other infrastructure investments have not been established in most villages.	• Some experience available in organising rural people to participate in planning, design, construction and O&M of rural infrastructure facilities. • Opportunity to pilot cost sharing, user group formation and O&M of facilities by the users themselves. • Opportunities exist to form activity groups for the production of specific crops and livestock, off-farm income generating activities and savings and credit activities (village banking).	• Provision of land use certificates and group formation must take place prior to funding any rural infrastructure investment. . • IFAD should provide support to user groups in terms of training for resources management, conflict resolution, collection of user charges and to include women in user committees.

IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME

IFAD Strategic Framework	IFAD Regional Strategy	National Growth And Poverty Eradication Strategy	Millennium Development Goals	COSOP
To achieve the greatest possible impact in enabling the rural poor to overcome their poverty through:	To focus on in less favoured areas through:	Free from the state of underdevelopment and graduate from the group of Least Development Countries by 2020 through:	Millennium Declaration of September 2000:	Enhanced impact on reducing poverty in target districts identified as the poorest and poor by the NGPES.
Human and Social Capital				
• Strengthening the capacity of the rural poor and their organizations.	• Enhancing capabilities of marginalised group in uplands and mountainous areas. • Enhancing women's capabilities to transform gender relations.	• Building up new village-based institutions that involve active participation of upland communities in development resource planning and management and farmers, in production, processing and marketing. • Expanding equitable access to quality education, health services and markets for marginalised upland communities within 72 poor districts.	• MDG (2) Achieve universal primary education. • MDG (3) Promote gender equality and empower women. • MDG (4) Reduce child mortality. • MDG (5) Improve maternal health. • MDG (6) Combat HIV/AIDS, malaria and other diseases.	• To strengthen the capacity of poor rural households and their village-based organizations. • To promote gender sensitive and participatory development at the village level. • To transform gender relations by helping women to take a greater role in decision-making both within households and communities.
Natural, Financial and Physical Capital				
• Improving equitable access to productive natural resources and technology; and • Increasing access to financial services and markets.	• Enhancing access to assets, technology, financial services and markets. • Enhancing the productivity of staple food and high-value commodities in less favoured areas through sustainable agricultural technologies. • Expanding the capabilities of the poor and the vulnerable through greater access to self-help, local accumulation, new skills and technology. • Expanding non-farm employment and income-generating opportunities.	• Enhancing access to credit and financial services for the rural poor; improving land access through a more participatory and community based Land Use Planning /Land Allocation. • Facilitating sustainable management of natural resources with the involvement of all stakeholders, while protecting the environment and maintaining socio-economic development for the poor. • Creating more jobs and raising rural incomes by developing rural industry, services and other off-farm activities. • Increasing competitiveness of niche agricultural products in differentiated domestic and international markets,	• MDG (1) Eradicate poverty and hunger. • MDG (7) Ensure environmental sustainability.	• To improve household livelihoods (food and income security and natural resource management). • To provide access to productive resources, improved technology, financial services and markets. • To develop market linkages and support market-based livelihood opportunities amongst the target communities.

IFAD Strategic Framework	IFAD Regional Strategy	National Growth And Poverty Eradication Strategy	Millennium Development Goals	COSOP
		while improving processing capability in order to raise product quality and better meet domestic and export demand. • Developing infrastructure to create opportunities and enable access to public services in poor areas. • Increasing productivity, reducing production costs, and promoting diversification in upland agricultural, forestry, livestock/fisheries and non-timber forest products production and quality. • Strengthening upland applied research and technology transfer and improving the extension system, paying special attention to the needs and livelihood systems of farmers in mountainous areas.		
Policy and Institutions				
• Harnessing and disseminating knowledge to a broad spectrum of national and international partners. • Supporting the development of national partnerships among the poor, governments, the private sector and civil society. • Building regional and international coalitions. • Helping to establish institutions and policy frameworks in support of the poor.	• Reforming property and tenure rights of various marginalised minorities and indigenous peoples. • Strengthening policy dialogue with governments to replicate and scale up projects and programmes that have demonstrated impact. • Developing strategic partnership with like-minded partners to build coalitions of the poor and to formulate pro-poor policies.		• MDG (8) Develop a global partnership for development.	• To strengthen in-country capacity for developing effective pro-poor policies and institutions. • To develop the capacity of key service providers for delivering quality service to the target group, including introduction of a participatory and demand-driven work culture. • To improve the accountability of public institutions and systems and procedures of decentralisation. • To strengthen partnerships and knowledge management with the poor, government and other like-minded development agencies.

APPENDIX V

ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED

Agency	Sector	Investment Since 1997	Area	Complementary/Synergy Potential
AsDB	Agriculture, irrigation, rural development and social infrastructure.	USD 253.4 million	Emphasis on northern provinces, with an-ongoing project in Houaphanh, which aims to stabilise shifting cultivation. Two other relevant projects: Community Managed Irrigation and Basic Education for Girls.	Source of lessons learnt concerning rural development and alternatives to shifting cultivation and opium production, participatory irrigation management and provision of primary education in rural areas.
AFD	Rural development.	USD 19.5 million	Phongsaly, South Sayaburi, Champassack and Vientiane.	Possible source of lessons learnt from its experience from agricultural and rural development, especially in South Sayabouri.
AusAID	Primary health care, livestock and rural development.	USD 43.4 million	Houphanh, Phongsali, Sayabouri and Luang Prabang.	Possible source of lessons learnt from the systems and methodology developed under its programmes.
EC	Rural development, including livestock.	USD 47 million	Luang Prabang, Luang Namtha and Phongsali.	Possible source of lessons learnt from its experience from agricultural, livestock and rural development.
Luxembourg	Rural development and health	N/A	Vientiane, Bolikhamxai and Oudomxai.	High as source of lessons learnt as a co-financer of the on-going IFAD Community Initiatives Support Project in Oudomxai.
FAO	Food security, integrated pest management, agricultural support system, gender analysis, non-timber forest products and natural resources management.	N/A.	In selected provinces.	High as a source of expertise and methodology for food security, integrated pest management, agricultural support system, gender analysis, non-timber forest products and natural resources management.
GTZ	Rural development.	USD 40.5 million	Xieng Khouang, Luang Namtha and Bokeo.	High as a source of lessons learnt from Bokeo and the food for work project to support new villages in Attapeu. GTZ is co-financing the new IFAD programme in Sayabouri as part of the Integrated Rural Development in Mountainous Areas in Northern Lao People's Democratic Republic and will provide the TA required.
JICA	Health, education, environment, agriculture forestry, fisheries and transport.	USD 367.3 million	Vientiane Province, Vientiane Municipality, Oudomxai, Xieng Khouang, Khammouane, Luang Prabang, Savannakhet, Attapeu, Sekong, Champasach and Luang Namtha.	Possible source of lessons learnt from the systems and methodology developed under the various programmes.
SIDA	Natural resources management, forestry and upland agriculture, extension systems, infrastructure (roads and clean water).	USD 41.4 million	Oudomxai, Luang Prabang, Khammouane and the Central Government (Ministries of Education, Finance and Agriculture and Forestry and the Committee for Planning and Investment).	High, as the systems and methodology developed under its programmes highly relevant, especially in upland agricultural development, new extension systems and the approach for the establishment of the Road Maintenance Fund.

APPENDIX V

Agency	Sector	Investment Since 1997	Area	Complementary/Synergy Potential
UNDP	Environment, livelihoods and gender mainstreaming, microfinance.	USD 64.4 million	Sekong, Sayabouri and Oudomxai.	Lessons learned from co-financing the Northern Sayabouri Rural Development Project. Possible, to reflect field experience in policy dialogue with Government.
UNFPA	Gender mainstreaming and reproductive health services.	USD 4.0 million [a]	National and in Saravane, Sekong and Attapeu.	Very high in view of the importance of women in social and economic development and UNFPA's expertise in the provision of reproductive health services. Will consider providing equipment, staff and volunteer training and drug revolving funds in Attapeu under parallel funding.
UNODC	Alternative development to opium production.	USD 15.6 million	Nationwide with emphasis on northern provinces.	Lessons learned from co-financing in Xieng Khouang Possible in Sayabouri where a drug demand programme is on-going which would complement the IFAD programme's rural development activities including introduction of alternatives to the cultivation of opium poppies.
World Bank	Agricultural Development Project.	USD 120.1 million	Four southern provinces.	Minimal as only operating in nine village in one programme district in Attapeu (Saysetha). Activities will end in 2005 apart from the proposed construction of one irrigation scheme.
WFP	Emergency relief, food for work, school feeling.	USD 6.22 million [b]	Vulnerable and food insecure districts in the country, which are largely comparable to those identified as the poorest by the National Growth and Poverty Eradication Strategy.	High, a natural co-financing partner in reducing rural poverty through food-for-work activities. All three programme districts in Attapeu are priorities for WFP.
Other Bilateral Agencies	All sectors	459.33 million	Covering almost all provinces in the country.	Possible, depending on the provinces and the focus of their programmes.
International Non-Governmental Orgaisations	Rural, community and human resource development, non-timber forest products and humanitarian relief.	N.A.	Covering almost all provinces in the country, including Sayabouri and Attapeu.	Examples are: (i) ADDRA (with AusAid funds) have installed many drinking water supply schemes in Attapeu. (ii) In Sayabouri possible source of lessons learnt from the recently completed CARE activities (Hongsa district). Possible opportunities for collaboration with CARE in Sayabouri district, if there is a second phase after 2006 for which CARE is seeking funds. (iii) Depending on the fund availability Save the Children Australia hopes to continue support for primary health care in Sayabouri after 2005 under parallel funding.

[a] Third country programme 2002-06 only.
[b] Current project only.